# آفاق برلمانية

مواطن

تشرين ثاني ٢٠٠٣/ م المجلد السابع، العدد ٨ نشرة تصدرعن: مـواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله November 2003 Volume 7, No. 8


هل تحول المجلس التشريعي إلى سلطة تنفيذية؟

# أزمة المجلس والمرجعية.. بنية شائخة وضغوط خارجية لا ترحم!

**أمجد عرار:**

لماذا بدا المجلس التشريعي مرتبكاً أو حتى مشلولاً إزاء قضايا مهمة ومصيرية؟ لماذا لم يقل كلمته بشأن وثيقة سويسرا؟ ولماذا تجري عملية إصلاح السلطة بضغوط خارجية في حين يبدو المجلس التشريعي متفرجاً؟ ولكن بالمقابل، هل يستطيع المجلس أن يقفز عن كل الظروف والمعيقات والتحديات وهي أكبر منه وربما أكبر من طاقة كل المؤسسة الفلسطينية؟ هل مطلوب من المجلس أن يفتح المجال لصراع داخلي فيما دبابات شارون تطل من نوافذ البيوت كما قال أحد المسؤولين؟

هذه الأسئلة وغيرها طرحتها« آفاق برلمانية» على عدد من النواب ،بعضهم أجاب بصراحة ، والبعض الآخر احتفظ بقدر من الدبلوماسية ، وكان معهم هذا الحوار :

* أعلن الرئيس حالة الطوارئ، وكلف أحمد قريع بتشكيل حكومة طوارئ، ثم حدد رئيس الحكومة شهر حزيران موعداً لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. هل وصل المجلس التشريعي إلى حالة من العجز والشلل إزاء ما يجري؟

### ناهض الريس: السلطة التنفيذية صادرت دور المجلس

– كان دور المجلس التشريعي منقوصاً ليس منذ شهر أو شهرين، وإنما منذ تاريخ إنشائه، وذلك لأنه نهض بواحدة فقط من مهماته، وعجز عن القيام بالمهمة الثانية التي كانت الحاجة ماسة إلى القيام بها، وأعني بذلك الرقابة على السلطة التنفيذية بالمعنى الذي يقود إلى ضبط عملها وتقويم اعوجاجها وإلزامها بالسير وفق البرنامج الوزاري الذي كانت كل وزارة تتقدم به إلى المجلس. وليس سراً ولا هو بالأمر الجديد أن نقول إن السلطة التنفيذية قد تمكنت من مصادرة دور المجلس في هذا الشأن، وأبدت استخفافاً كبيراً به، وتلك في الحقيقة علة قديمة في الثورة الفلسطينية انتقلت إلى السلطة الفلسطينية.

أما عن إعلان حالة الطوارئ وتشكيل حكومة الطوارئ، ففي اعتقادي أن النص الدستوري الذي يتحدث عن إعلان حالة الطوارئ لمدة الـ ٣٠ يوماً الأولى، أمر ينفرد الرئيس بتقرير موجباته وأسبابه، واتخاذ القرار بناء على ذلك. وبعد تجاوز الأيام الثلاثين تصبح لدى المجلس التشريعي سلطة المشاركة في تقرير موجبات تمديد حالة الطوارئ، ويستطيع المجلس رفض تمديد الفترة، أو أن يوافق على التمديد حسب تقديره.

إن القانون الأساسي لا يتحدث عن شيء اسمه حكومة طوارئ، ولكن تسمية الحكومة التي شكلت باسم حكومة طوارئ أمر ممكن وجائز باعتبار أنه حتى لو لم يتم تسمية هذه الحكومة باسم حكومة الطوارئ، فإن أي كاتب أو مؤرخ أو صحافي سيذكرها إذا أشار إليها باسم حكومة الطوارئ، أي الحكومة التي حكمت

# محيط «قبر راحيل» .. «كريات أربع» جديدة في بيت لحم!

**يوسف الشايب:**

قبل أكثر من شهر قرأت في أكثر من صحيفة وموقع على الإنترنت خبراً عنوانه «متطرفون إسرائيليون يشترون عقارات قريبة من مسجد بلال بن رباح»، ويقول الخبر بالتفصيل: «كشفت مصادر إسرائيلية النقاب عن محاولات تقوم بها جهات يمينية إسرائيلية لوضع اليد على عقارات وأراض فلسطينية قريبة من مسجد بلال بن رباح في مدخل مدينة بيت لحم، الذي يستخدمه الإسرائيليون كنيساً يطلقون عليه «قبر راحيل»، وذلك بهدف إعاقة التوصل إلى أي اتفاق بشأن هذا المكان المقدس في المستقبل.

وقالت صحيفة «هآرتس» المصدر الرئيس للخبر «إن يهوداً متزمتين من أصحاب رؤوس الأموال اشتروا، مؤخراً، خمس دونمات عليها بيت كبير، بجوار قبر راحيل في أطراف بيت لحم، من فلسطينيين هاجروا إلى الخارج».. وأضافت «تقع الأرض في المنطقة (ج)، قيد المسؤولية الأمنية والمدنية الإسرائيلية، وفي نطاق المنطقة المحاطة بالجدار أو ما يعرف باسم «غلاف القدس».

ويضيف الخبر: وفي الأسابيع الأخيرة تجري في المكان دروس لتعليم وحفظ وشرح التوراة، ويخطط الإسرائيليون لإقامة «مستوطنة» تخلق تواصلاً بين أراض إضافية في المنطقة يمتلكها أو يسعى لامتلاكها يهود». هناك، وفي موقع قريب من الخمس دونمات التي

يتحدث الخبر عنها، كانت الشائعات والأخبار المتناقضة تملأ المكان .. البعض يقول إن «ملاك الأرض والمنزل الفلسطينيين باعوها لليهود بمحض إرادتهم»، في حين يقول آخرون أن أحداً «ضحك عليهم»، ويقول فريق ثالث أن الأخوة الثلاثة الذين تعود ملكية الموقع المذكور إليهم، بعضهم باع عن «سابق إصرار وترصد»، وبعضهم «تعرض لخدعة» أو «سذاجته أوصلته إلى ذلك».

مصادر فلسطينية مطلعة تؤكد أن المنزل يملكه ثلاثة أشقاء من أسرة فلسطينية تعيش في أميركا اللاتينية، حيث أتم اثنان منهم صفقة البيع في الخارج، في حين أتمها الثالث، الذي لحق بأخوته، في بيت لحم نفسها، على الرغم من عدم وجود أي سجلات رسمية في أية مؤسسة فلسطينية ذات علاقة تشير إلى ذلك، ويبدو، كما ترجح المصادر أن التسجيل قد يكون تم في دائرة الأراضي التابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلية في

## في هذا العدد


- الرقص مع الذئاب - خليل شاهين
- الاعلام وتعليب الرأي العام - تيسير مشارقة
- المجلس التشريعي وصراع المصالح - تيسير الزبري
- أين نحن من أزمة المعرفة في العالم العربي - خالد اصليح
- المجلس التشريعي وتجديد الشرعية - محمد ياغي
- قراءة في كتاب «تكوين النخبة الفلسطينية» - سميح شبيب
- مقهى الصعاليك ..بيت المثقفين الفلسطينيين - محمد سليمان
- حقا انك لا تجني من الشوك العنب - هبة نعيم


## ماذا يريد «بوش»؟

إذا كانت الديمقراطية تعني أن تقوم الحكومات بالسير على ما تراه الشعوب في سياساتها الداخلية والخارجية، فانه من الواضح أن الديمقراطية ليست في مصلحة الولايات المتحدة، في العالم العربي وأرجاء أخرى مختلفة من العالم.

ذلك إنه من الجلي وجود عداء واسع النطاق للسياسات الأمريكية في فلسطين والشرق الأوسط، بما في ذلك قياداتها حالياً لحملة استعمارية جديدة ضجت حتى أوروبا منها. فلو أتيح للرأي العام العربي والإسلامي أن ينعكس في سياسات الحكومات، لاختلفت جذرياً عما هي عليه الآن، وأعيد إحياء المقاطعة لإسرائيل والشركات التي تتعامل معها وتجمدت اتفاقيات السلام بين الأردن ومصر وإسرائيل، ولأقفلت كل مكاتب التمثيل الإسرائيلية في دول الخليج والمغرب. ذلك كحد أدنى.

إذن، ماذا يقصد الرئيس بوش في حديثه عن الديمقراطية؟بالطبع، إن خطاباً من هذا النوع قد يخدم أكثر من غرض ولكنه أيضاً قد يعكس سياسات محددة وقناعات لدى صانعي القرار في الإدارة الحالية ، وامتدادهم في مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية والخبراء والمستشارين.

يجوز مثلاً كما قال البعض، أن الخطاب يشكل «علاقات عامة» داخلية إزاء الفشل الحالي في العراق، فهو يعيد صياغة الأهداف الحالية للإدارة الأمريكية من وجودها العسكري في المنطقة كمهمة أوسع من العراق لجلب « الديمقراطية » إلى الشعوب المتخلفة. فهي إذن مهمة «تحضيرية» ( أي جلب الحضارة لهم)؛ «عبء الرجل الأبيض» كما كان يسمى في مرحلة الاستعمار القديم في القرن التاسع عشر. فكل استعمار يلزمه أيديولوجيا تسعى لأن تضفي طابعاً أخلاقياً لامتداده في العالم: قيم سامية، مثل عليا، مهمات حضارية.

لكن، يوجد تفسير آخر أقرب إلى السياسة والمصالح، ويتعلق تحديداً بالمملكة العربية السعودية. لا يتعلق بتجزيئها وتفتيتها، وإنما بمقومات «استقرارها» المستقبلية من وجهة نظر الولايات المتحدة.

ومن المعروف ومنذ عدة سنوات أن التململ وعدم الرضا الداخلي يزداد باضطراد في هذه المملكة، في أمور تتعلق بتوزيع الدخل والفساد وآليات اتخاذ القرار واحتكارها من قبل العائلة المالكة. فالنظام الحالي في السعودية تقادم وشاخ ويفتقد لمتنفس يستوعب الوضع المتفجر .

وكما هو معروف، إن إحدى عناصر التمرد والثورة الداخلية تتشكل من الجيل الجديد من المتعلمين وخريجي الجامعات الذين يعانون من تفشي البطالة والحرمان من حصة في القرار السياسي.

وتمتلىء السعودية بآلاف من الخريجين من الجامعات المحلية، والأوروبية و الأمريكية أيضاً، والذين دأبت السعودية على إرسالهم للدراسة في الخارج طيلة عقود ثلاث خلت. هذه مادة متفجرة بوجود فقر وفساد وسوء إدارة وانسداد النظام السياسي للتغيير.

إذن، ما هو مطلوب هو فتح النظام السياسي للتغيير في السعودية أساساً، ولكن أيضاً بشكل مقيد ومحدد. إن الهدف هو منح النخب في السعودية حصة من النظام السياسي وإزالة احتكار العائلة المالكة دون أن يخل ذلك بموقع المملكة ضمن دائرة النفوذ الأمريكية في المنطقة.

وتوجد نماذج قائمة تجسد هذا التوجه في عدد من الدول بالمنطقة، بحيث يجري استيعاب النخب في النظام السياسي بعد فتحه للتغيير المقيد في إطار لعبة برلمانية وانتخابية تشمل أيضاً قوى إسلامية «معتدلة» تقبل بقواعد هذه اللعبة.

وهي لعبة فيها مخاطر، لكن الوضع الحالي أخطر، وربما يشكل النظام الملكي أفضل صمام أمان لمنع التغيير الجذري في حال فتح النظام السياسي للتغيير. فتتصارع النخب وتتنافس على المقاعد النيابية، ويبقى القول الفصل « دستورياً» للملك في النهاية. وليس من قبيل المصادفة أن ثلاثة وزارات أساسية تبقى دائماً في يد الموالين ولا تمنح للمعارضة، إسلامية كانت أو غير إسلامية، وهي : الداخلية، والاقتصاد والخارجية. وهي الوزارات الثلاث التي تربط الحكومة والدولة مع قوى خارجية.

لقد كانت نقطة البداية في البحرين. فتم إعلانها مملكة، ثم أجريت انتخابات لنصف المقاعد في المجلس النيابي، على أن يكون النصف الآخر بالتعيين. وقد هلل لها في حينه العديد من المعلقين الأمريكيين بما في ذلك الصحفي المعروف توماس فريدمان على أنها بداية إدخال الديمقراطية في الخليج.

وإذا كانت البحرين سابقة تمهد الطريق، فلعله جاء الآن دور السعودية لإدخالها في لعبة التغيير المقيد، والذي يحافظ على مصالح الولايات المتحدة معها، ويعيق تحول المعارضة الداخلية إلى معارضة إسلامية تطلب تغييراً جذرياً، ويفتت النخب ويستوعب بعضها في النظام، ويسهم في «استقرار» المملكة.

# الرقص مع الذئاب..!

**خليل شاهين**

هذا اسم ذو دلالة لفيلم حصد مجموعة من جوائز الأوسكار في مهرجان سينمائي عالمي، لكنه عندما يستعار لوصف السياسة الفلسطينية الرسمية في تعاملها مع السياسة التي ينتهجها كل من الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية، فإن نتيجة الرقص مع الذئاب لن تكون سوى حصد الخيبة، إن لم يؤكل الراقصون.

ففي حقل السياسة اليومية، خلافاً لحال الأفلام السينمائية، لا وجود لمخرج يتحكم في مسار الصراع الدرامي بين الأخيار والأشرار وفقاً لسيناريو يحدد نقطة النهاية سلفاً.. وهنا، على أرض الصراع الدامي منذ عقود، توجد سيناريوهات مفترضة يحكم على النجاح في الوصول إلى نهاياتها مدى صوابية السيناريو المرجح للتطبيق قبل كل شيء، ومن ثم مدى واقعية السياسات والبرامج والأدوات المعتمدة، ومستوى تأثير العوامل الإقليمية والدولية، سلباً أو إيجاباً، وربما الأكثر حسماً في هذه العملية، طبيعة موازين القوى القائمة بين أطراف الصراع.

غير أنه في غياب الرؤية الفلسطينية، على مستوى السلطة والمعارضة، لطبيعة السيناريوهات المحتملة لمسار الصراع الراهن، تسود القدرية بديلاً للتخطيط الإستراتيجي، وتتآكل المقدرة على الرؤية، أصلاً، حتى يبدو الذئب حملاً يمكن الرقص معه عبر مفاوضات واتصالات يجريها غير مسؤول فلسطيني مع مسؤولين إسرائيليين، في المساء، ويقرون بعدم جدواها في الصباح، بالترافق مع إطلاق شتى النعوت في وصف إصرار حكومة شارون على مواصلة سياستها العدوانية، قبل أن يعودوا لاستئناف «الاتصالات» في المساء التالي!

وفي ذلك قدر من العبثية السياسية تمارسها سلطة تكاد لا تعرف سوى سيناريو وحيد: التفاوض وصولاً إلى التفاوض، وفي ظل كل الظروف؛ تراجع العدوان أو تصاعد، توقف «الجدار الفاصل» أو تمدد، تقلص الاستيطان أو توسع، اشتد الحصار أو خف، بقي الرئيس في الإقامة الجبرية أو تحرر، ماتت «خارطة الطريق» أو انتعشت، بقيت واشنطن في العملية السياسية أو انسحبت. وعندما تكون كل هذه العوامل مقدمات للحكم على مدى انفتاح أفق التسوية السياسية، تغدو النتائج واضحة: الدوران في حلقة مفرغة من مفاوضات عقيمة تخدم عملياً الطرف الأقوى في معادلة الصراع، والأكثر قدرة على فرض الوقائع على الأرض تحت غطاء المفاوضات.

وفي وضع كهذا، لا تبدو صورة الحال الرسمية الفلسطينية مختلفة بتغيير شخوص الصورة الأوفر حظاً بين المتنافسين الكثر لنيل عطاء المشاركة في بازار التشكيل الحكومي الجديد، طالما صح المثل الشعبي القائل «المكتوب يقرأ من عنوانه»! فقد حكم كتاب التكليف الموجه إلى أحمد قريع «أبو علاء»، مسبقاً، على نتائج السياسة التي ستعتمدها الحكومة الجديدة لتطبيق المهمات الأربع المحددة في هذا الكتاب، وهي في واقع الحال ليست سوى مهمة واحدة توزعت على أربع نقاط، لتخدم ذات السيناريو الوحيد: التفاوض بلا هدف محدد في ظل أفق سياسي مسدود.

وبمزيد من التفصيل، يبدو أن المهمة الوحيدة لحكومة «أبو علاء» الموسعة، بعد «الطارئة»، تتمثل مجدداً في «تأكيد التمسك بخيار السلام والتفاوض، وبالاتفاقيات الموقعة، وخطة «خارطة الطريق»، على الرغم من تصعيد العدوان الإسرائيلي». أما المهمتان التاليتان – حسب كتاب التكليف – والمتعلقتان بتكريس سيادة السلطة ووحدانيتها، وتعميق برنامج الإصلاح الأمني، وكذلك الإداري والأمني، فهما مكملتان للمهمة الرئيسية الأولى، بل وتشكلان شرطاً لها وفق التفسير الإسرائيلي – الأميركي لمتطلبات تنفيذ المرحلة الأولى من «خارطة الطريق»، وكذلك الحال للمهمة الرابعة المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، والتي تبدو محاولة للالتفاف «ديمقراطياً» على اشتراط وجود «قيادة يستحقها الشعب الفلسطيني» كي «يمنحه» الرئيس الأميركي جورج بوش «دولة»، حتى وإن بدت هذه المهمة مناورة مكشوفة للقفز إلى المرحلة الثانية من «الخارطة».

إذن، تتحدد مهمة الحكومة الجديدة وفقا لسيناريو وحيد يفتقر إلى أبسط المسلمات: تحديد هدف واقعي واحد على الأقل تسعى هذه الحكومة لتحقيقه من وراء «تأكيد التمسك بخيار السلام والتفاوض»، و«الإصلاح»، ناهيك عن موضوع الانتخابات التي لا يبدو إجراؤها قراراً تستطيع اتخاذه حكومة تعمل في ظل الاحتلال المباشر.

وفي غياب الأهداف الواضحة والممكنة، يصبح التخبط السمة الأبرز التي ستميز عمل حكومة «أبو علاء»، وكذلك علاقتها بالقوى الوطنية والإسلامية ذات «الأجندات» الخاصة بها، وربما قبل ذلك علاقتها بالمواطن الذي لا تتسع أجندة الحكومة لأولوياته المتعلقة بمواجهة الاحتلال العنصري، و«الجدار الفاصل»، والاستيطان، وتأمين لقمة عيشه. وأكثر من ذلك، لا تحفظ هذه المهمات «خط الرجعة» إن أخفقت الحكومة الجديدة في تحقيق المهمات المحددة لها.

ولا غضاضة في التنبؤ بمثل هذا الإخفاق لحكومة تتجاهل مهماتها حقائق الواقع، وأولها أن الشعب الفلسطيني يواجه احتلالاً عنصرياً مباشراً يفرض استمرار التمسك بالمهمات الطبيعية لأية حركة تحرر وطني عرفها التاريخ، بل وأقرتها مواثيق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها حق وواجب مقاومة الاحتلال والعنصرية. وإذا كانت الحكومة المقبلة، كما كان حال سابقتها «الطارئة»، ومن قبلها حكومة «أبو مازن»، ستتغاضى في أدائها عن كونها تقود سلطة وهمية، وأنها تعمل تحت احتلال مباشر يهدد بتكرار عملية «السور الواقي» في قطاع غزة، وأن عليها قبل غيرها واجب الدفاع عن حقوق الفلسطيني في أرض وطنه، وفي كرامته الإنسانية، فما الذي يحمل على الاعتقاد أن مثل هذه الحكومة ستحظى بثقة الرأي العام الفلسطيني، في وقت بين فيه استطلاع حديث لاتجاهاته أن غالبية كاسحة من الفلسطينيين لا تثق أصلاً بأية حكومة يترأسها «أبو علاء» و«أبو مازن»؟!

وتنبع أزمة الثقة هذه من واقع أن المواطن الفلسطيني يتوقع أن تكون له سلطة تعمل أولاً على تعزيز صموده في مواجهة العدوان المتصاعد، وتقوده في عملية المواجهة اليومية التي يخوضها ضد العنصرية، و«الجدار الفاصل»، والاستيطان، ومصادرة الأراضي، بدلاً من استمرار الدوران في ذات الحلقة المفرغة من التفاوض حول وهم الحل السياسي الذي تفرض حكومة شارون طبيعته النهائية على أرض الواقع عبر سياسة يومية تطيح بما تبقى من آمال تراهن على وجود إمكانية تاريخية لتحقيق حل الدولتين وفق الرؤية الفلسطينية التقليدية.

ولعل ما يزيد من أزمة الثقة أن ولع السلطة بالمفاوضات وصل إلى التفاوض على مسارين: الأول رسمي بدأه «أبو علاء» مع أقطاب في حكومة شارون قبل تشكيل الحكومة الجديدة، انطلاقاً من «المدخل الأمني» الذي فرضته الضغوط الإسرائيلية والأميركية بشأن وقف «الإرهاب» الفلسطيني أولاً. والثاني غير رسمي انخرط فيه «رسميون» فلسطينيون مع مجموعة إسرائيلية «غير رسمية» من وراء ظهر منظمة التحرير الفلسطينية، كما كان حال مفاوضات «أوسلو»، وانتهى إلى إعلان ما عرف بوثيقة جنيف، مع تهليل لاختراق فلسطيني تناسى مؤيدوه أنه ربما كان بمقدورهم منذ زمن أبعد التوصل لاختراقات ذات مضمون أفضل، ومع «أطراف» إسرائيلية ليست في الحكم، أيضاً، مثل «حركة السلام الآن»، أو «ميرتس»، أو حتى الحزب الشيوعي الإسرائيلي!

أما المطلوب في ضوء ما سبق فهو التحلي بالجرأة لمكاشفة الرأي العام الفلسطيني بحقيقة انسداد أفق التسوية السياسية القائمة على أساس حل الدولتين، مع استمرار حكومة اليمين الإسرائيلي المتطرف في سياسة تعميق الاحتلال العنصري، وبلورة برنامج وطني موحد يحشد الجهود باتجاه سيناريو واحد في المرحلة الراهنة: التحضير الجدي لإعلان حل سلطة الحكم الذاتي القائمة في ظل الاحتلال، وتسليم منظمة التحرير مقاليد القيادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لخوض المعركة ضد مخططات الفصل العنصري، وسرقة الأراضي، والاستيطان، ومخاطر الترانسفير الداخلي، وتعزيز وحدة الشعب وقواه السياسية كافة خلف خيار التمسك بالبقاء على أرض الوطن في نطاق حدود فلسطين التاريخية كوطن ثنائي القومية.

لا خيار آخر سوى مواجهة الذئاب، لا الرقص معها عبر مفاوضات تفتح شهيتها أكثر لنهش الفلسطينيين وأرضهم..

# تتمة - محيط «قبر راحيل» .. «كريات أربع» جديدة في بيت لحم!

القدس، وبخاصة أن قطعة الأرض والبناء المذكورين يتبعان السيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية (منطقة ج).

وتضيف المصادر أن البيع تم بواسطة سمسار مقدسي يحمل جواز سفر أجنبياً، ويشاع أنه متعاون مع سلطات الاحتلال، ويقضي جل وقته خارج فلسطين، إلا أنه يزورها كثيراً لإتمام مثل هذه الصفقات، كما يجري الحديث عن أن أجهزة الأمن الفلسطينية تحتجز أحد المتورطين في هذه القضية، والذي لعب دور وسيط ثان إضافة إلى السمسار المقدسي.

ويتحدث سكان المنطقة عن خدعة تعرض لها الشقيق الثالث، من قبل بعض «السماسرة»، حيث أوهموه أن مؤسسة إسرائيلية «داعمة للسلام» تقدم منحاً لمن يسكنون في مناطق «حساسة من الناحية الأمنية»، وقدموا له مبلغ عشرة آلاف دولار، ليقوم بدوره بالتوقيع على وكالة دورية ببيع الأرض، بعد أن أقنعوه أنه يوقع على «وصل استلام للمبلغ المذكور»، إلا أن سكاناً آخرين شككوا في مثل هذه الرواية، واصفين إياها بـ«محاولات تبرير لا جدوى منها».

## التحايل الإسرائيلي للسيطرة على الأراضي والممتلكات

اتبعت إسرائيل أساليب أخرى، مثل إغلاق بعض المناطق الفلسطينية بحجة الأمن والاستيلاء على أراضي الدولة وممتلكاتها، ثم وضع اليد على الأراضي التي تجاور هذه المناطق، إلى جانب الاستيلاء على أراضي وممتلكات الغائبين، أو بذريعة المشاريع التنظيمية بموجب الأمر العسكري رقم (٥٠) الصادر العام ١٩٦٧، من قبل ما يسمى بمجلس التنظيم الأعلى في قيادة الجيش الإسرائيلي.

ويقول المهندس الإسرائيلي «يعازي روزن»، وهو أحد سماسرة الأرض، في حديث لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٥، «أنه بين العامين ١٩٨٠ – ١٩٨٣ منح المسؤولون عن عمليات الاستيطان تسهيلات كبيرة للمتعهدين والسماسرة للاستيلاء على أكبر مساحات ممكنة من الأراضي لصالح الحركة الاستيطانية، لا سيما وأن الأيديولوجية التي يرتكز عليها الليكود في ممارساته هذه في هذا المجال تسوغ كل الأساليب، وتبرر كل الوسائل والطرق التي تحقق فكرة أرض إسرائيل الكبرى»، فقد لجأ السماسرة وتجار الأراضي الإسرائيليين والفلسطينيين ممن لهم ارتباطات باليهود، آنذاك، إلى اتباع عمليات تزوير مكشوفة، وهذا ما أثبته التحقيق فعلاً مع عدد من سماسرة الأراضي والشركات الإسرائيلية التي أخذت على عاتقها تنفيذ الصفقات، أما عمليات التزوير والاحتيال والسلب فكانت تتم بعدة طرق، منها: العثور على سماسرة ذوي دراية ومعرفة كاملة بموقع الأرض، حيث كان يقوم هؤلاء السماسرة باصطحاب المشترين إلى مواقع الأراضي، ليتمكنوا من أخذ فكرة كاملة عن طبيعتها، وكان لا بد للحصول على سجل ملكية الأراضي للتأكيد من تسجيل هذه الأراضي في دوائر المالية، وهو ما لا يظهر واضحاً في مخطط الأرض بعكس «الطابو» التي تكشف كل تفاصيل الأرض وموقعها وحدودها، ولكي يشرع بتنفيذ الصفقة كان لا بد للسمسار من الحصول على ١٠٪ من قيمة الصفقة كمقدمة ثمن الأرض.

وهنا يشار إلى أن عدم مرافقة سجلات الملكية للمخططات أتاح الفرصة للتلاعب والتزوير أولاً من حيث المساحة، وثانياً من حيث الموقع، ولا شك أن العمليات التي تمت بهذه الصورة قليلة جداً، بل معدودة، إذ أن عملية الحصول على الأوراق الثبوتية والكواشين الخاصة بالأراضي المعينة المنوي الاستيلاء عليها كانت تتم إما عن طريق سرقة تلك الأوراق والكواشين وتزويرها، أم عن طريق إجبار أصحابها بالقوة على التنازل عن الأرض وغير ذلك من طرق.

أما أبرز الأساليب وأشدها شيوعاً في تزوير السجلات والوثائق الخاصة بالأراضي الفلسطينية، التي اتبعها السماسرة في نقل ملكية هذه الأراضي إلى التجار اليهود أو سماسرتهم من الفلسطينيين، فتعتمد على استغلال حالات الوفاة للتوقيع على أوراق مزورة يتم ختمها من قبل المخاتير المتعاونين مع سلطات الاحتلال، ممن جرى تعيينهم مباشرة من قبل هذه السلطات، حيث يظن أهل المتوفي أن ما حصلوا عليه مجرد شهادة وفاة، وهذا ما حدث فعلاً في قرية قريبة من رام الله، إذ عندما ذهب أحد المواطنين لاستخراج شهادة وفاة لزوجته، فألزمه المختار بالتوقيع على مجموعة من الوثائق، ليفاجأ فيما بعد أن إحداها كان صك بيع لإحدى قطع الأراضي التي يملكها دون أن يعرف محتواها.

واتبع السماسرة والمتعهدون أسلوب الحصول على التوقيع، من خلال تصوير الوثائق وفق أسلوب التزوير المعروف بـ «الفوتو مونتاج»، كما جرى استغلال المرضى جسدياً وعقلياً، وهذا ما قام به أحد المحامين الإسرائيليين من تشغيله لأحد الفلسطينيين، وهو أصم، إذ استدعاه بواسطة سمسار للعمل لديه في حديقة منزله، وبعد يومين اثنين طلب إليه أن يوقع على وثيقة بحجة أنها وصل لقيمة الأجر، بينما كانت الورقة فارغة واستخدمت كأساس للتزييف والتزوير، كما لجأ سماسرة الأرض إلى تزييف البصمات، وتزوير الهويات مقابل مبالغ مالية، إضافة إلى تزوير وتزييف التفويضات.

وكان يتم أيضاً، اقتياد أصحاب الأراضي إلى الحاكمية العسكرية الإسرائيلية، ليمثلوا أمام ضابط أو كتاب عدل، وهنا يتم إجبارهم على التوقيع على تفويضات رسمية، يتم بموجبها نقل ملكية الأراضي التي بحوزتهم إلى تجار يهود أو شركات شبه رسمية.

## حكاية «قبر راحيل»

سعت سلطات الاحتلال، منذ العام ١٩٦٧، إلى تحويل مسجد بلال بن رباح، وهو جزء من مقام إسلامي يعرف أيضاً باسم «قبر أو قبة راحيل» إلى ما يمكن اعتباره مسمار جحا لابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية، فبعد أيام على احتلالها الضفة الغربية، وضعت إسرائيل يدها على المقام الذي يقع في أرض مملوكة للأوقاف الإسلامية شمال مدينة بيت لحم، ووسط تجمعات سكانية مثل مخيم عايدة للاجئين، وأصبحت مهمة جنود الاحتلال في الموقع الاستراتيجي في مدخل مدينة بيت لحم من جهة القدس، تسهيل دخول أفواج من المتدينين اليهود إلى «القبر»، حيث يقومون بصلوات خاصة، وأدى ذلك، عملياً إلى الاستيلاء على مصلى داخل المقام يحمل اسم مسجد بلال بن رباح، كان يستخدم خصوصاً للصلاة على الأموات قبل دفنهم في المقبرة الإسلامية المجاورة.

وتم تحطيم محراب المصلى وكسر هلاله ووضع مكانه الشمعدان اليهودي، وحرم المسلمون من زيارة المقام الذي أصبح نقطة عسكرية احتلالية، وبدأت فصول قصة دموية جديدة في تاريخ المقام، ما زالت مستمرة حتى الآن.

وشكل الاستيلاء على المقام، مشكلة حياتية للسكان، الذين كانوا يستطيعون المرور في ذلك الشارع الرئيسي من بيت لحم إلى القدس وبالعكس بحرية نسبية، أثرت فيها بلا شك تلك الأفواج الكثيرة من اليهود الذين بدوا وكأنهم اكتشفوا ذلك الموقع، وجعلوه مكاناً مقدساً لهم يقيمون فيه صلواتهم الطويلة التي لا تنتهي تحت حراسة جنودهم، وفي الأعياد يقيمون صلوات صاخبة تستمر طوال الليل.

وفي مقابل «قبر راحيل»، وخلال سنوات كانت خطط الاحتلال تجد نفسها على أرض التطبيق، فأقيمت منافع لخدمة الغرباء اليهود الذين يتوافدون على «القبر»، فبدأت تظهر شيئاً فشيئاً مواقف للحافلات، وأبراج عسكرية، وحمامات، وغير ذلك، ولم تؤد الاحتجاجات الشعبية المتتالية لوقف الاستيطان الزاحف بذلك الشكل على قلب بيت لحم.

وما كان يحدث هناك في «قبر راحيل» هو جزء من سياسة قام بها المحتلون الجدد وقتها، بعد أن هضموا «منطق الجغرافيا»، الذي يحكم العلاقة بين القدس وبيت

لحم وبعد أن ضموا شرق القدس، وأعلنوها »قدسا موحدة« عاصمة لإسرائيل في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فقد اتخذوا قراراً استراتيجياً آخر بسلخ سبعة آلاف دونم من أراضي بيت لحم المجاورة للقدس، ومئات الدونمات من أراضي بيت جالا وبيت ساحور، وضموها إلى مدينة القدس المحتلة.

وقتها، وفي نشوة الانتصار أصدر أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي، آنذاك، أمراً بضم »قبر راحيل« إلى القدس الموحدة، ولكن العسكريين بقيادة موشيه ديان، الذي أيده الوزراء الرئيسيون في الحكومة لم يستجيبوا لطلبه.

ولم يسكت أشكول على عدم الاستجابة لأمره، وطلب إجراء تحقيق في ذلك، لكن الكلمة الفصل في ذلك الوقت لم تكن في يده، وإنما في يد الجنرالات، فاكتفى بالتعبير عن استيائه، ولم يخفف من استيائه ذاك ربما سوى الواقع الجديد، وهو أنه قبل قرارات ضم الأراضي المحتلة الجديدة، كانت مساحة القدس الغربية (٣٧٢٠٠) دونم، وبعد قرارات الضم تضاعفت مساحة القدس ثلاث مرات بعد إضافة (٦٩٩٩٠) دونماً جديدة لمساحتها.

ولم يكن يعني عدم ضم قبر راحيل إلى »القدس الجديدة الموحدة«، أنها خارج أطماع الاحتلال، فقد أصبحت نقطة عسكرية تحولت مع مرور الأيام إلى ثكنة عسكرية، وبدأت البلدية الإسرائيلية في القدس المحتلة بقضم الأراضي على طول الشارع المؤدي من القدس إلى قبر راحيل، واتضح أن عدم ضم قبر راحيل رسمياً، لم يكن إلا خدعة للاستمرار في المخططات الإسرائيلية في نهب وابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية.

ومع توقيع اتفاق أوسلو، لم تتنازل حكومة الاحتلال عن موقع »القبر« والأراضي المحيطة به، وأصدرت قراراً بوضع اليد على عدة دونمات من الأرض حوله، واحتلت عدة مبان بجانبه، مثل مبنى مديرية الأوقاف، وأصبح بؤرة توتر كبيرة بين المحتجين الفلسطينيين وجنود الاحتلال المتحصنين، وسقط مزيد من الشهداء من بينهم أطفال وطلبة مدارس.

وبعد اندلاع انتفاضة النفق في العام ١٩٩٦، اخذ المحتلون يخرجون من »القبر« إلى الشارع العام (القدس- الخليل)، وضموه إلى »حرم القبر«، وهو الآن مغلق تماماً، لأسباب تتعلق بأمن أولئك المستوطنين المصلين.

وخلال انتفاضة الأقصى سقط مزيد من الشهداء برصاص قناصة الاحتلال المتمترسين في المقام الإسلامي الذي تحول إلى كنيس يهودي، واتسعت المنطقة الأمنية لحماية المقام الذي أصبح كنيساً في محيط يزيد على كيلومتر مربع باتجاه مدينة القدس، واحتلت قوات الاحتلال المزيد من أسطح المنازل والفنادق في تلك المنطقة.

وفي ١١ أيلول (سبتمبر) من العام الماضي، أعلن ما يعرف باسم »المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية«، بالموافقة على مشروع »إقامة السياج الأمني حول مدينة القدس، لتشمل قبر راحيل الواقع في الضاحية الشمالية لمدينة بيت لحم«.

وأعلنت الحكومة الإسرائيلية أن المجلس المذكور فوض عدداً من القادة العسكريين، ورئيس البلدية الإسرائيلية في القدس، الذي حضر جلسة المجلس، بطريقة تنفيذ شق شارع جديد، مشيراً إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، أرئيل شارون، وافق على إقامته، بحيث يربط مدينة القدس بمنطقة قبر راحيل، »لتأمين وصول آمن لليهود إلى هذا المكان المقدس«.

وفي ١٦ شباط (فبراير) ٢٠٠٣، أفاق سكان مدينة بيت لحم ومخيم عايدة على أصوات مكبرات الصوت لجيش الاحتلال الإسرائيلي، تدعوهم إلى تسلم أمر عسكري جديد صادر عن قائد جيش الاحتلال في الضفة الغربية، موشيه كبلبيسكي ألوف جاء فيه: »بصفتي قائد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية ولاعتقادي لضرورة الأمر وبسبب الأوضاع الأمنية السائدة في الضفة الغربية، فإني آمر بوضع اليد على الأرض الواقعة ضمن حوض تخمين رقم ٢٨١٠٣ قطعة رقم ٢٠ ، ٦٨ وحوض تخمين رقم ٢٨٠٢٩ قطعة رقم ١٩، وحوض تخمين ٢٨١٠٦ قطعة رقم ٢٠ ، و٢١ ، و٢٢ ، و٢٣ ، و٥٣، وذلك لأسباب أمنية حيث يبدأ سريان هذا الأمر فور توقيعه ولغاية ٢٠٠٥\١٢\٣١، ويسمى هذا الأمر » أمراً بشأن وضع اليد رقم ٣\١٤\ت الضفة الغربية«.

بدعة إلحاق جزء من مركز مدينة بيت لحم بمدينة القدس المحتلة

وحسب تقرير لمؤسسة »أريج« التي تعنى بقضايا »الجدار الفاصل« والاستيطان، وخصوصاً في محافظة بيت لحم، فإنه واستناداً إلى الخارطة المرفقة بالأمر العسكري الأخير، يتضح أن سلطات الاحتلال تنوي بناء جدار بطول ١٥٠٠ متر يشطر هذه المنطقة إلي شطرين، ومن المتوقع أن يكون مسار هذا الجدار منتصف الشارع العام الواصل بين مسجد بلال بن رباح »قبر رحيل« والحاجز العسكري الإسرائيلي المقام على المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم، وذلك على غرار الجدار الذي تم بناؤه بمحاذاة مسجد بلال بن رباح »قبر رحيل«، إلا أنه من المتوقع أن يبلغ ارتفاع هذا الجزء من الجدار حوالي ٨ أمتار، وسيضم خلفه عشرات الأبنية السكانية والمحلات التجارية والورش الصناعية، بالإضافة إلى العديد من المصانع، ما سيتطلب، كما أوضح ضابط الجيش الإسرائيلي، من السكان والمواطنين الراغبين في الوصول إلى أماكن عملهم وسكناهم في هذه المنطقة الحصول على تصاريح خاصة للمرور، وذلك عبر الحاجز العسكري ونقطة التفتيش الجديدة المزمع إقامتها بعد الانتهاء من بناء الجدار.

ويضيف التقرير: إن المتتبع للأوامر العسكرية الإسرائيلية المتعلقة في هذا الجزء من مدينة بيت لحم، يرى بوضوح تام ما يهدف إليه جيش الاحتلال من خطة لفصل وعزل هذه المنطقة، حيث مصادرة مئات الدونمات من الأراضي الزراعية والمزروعة بأشجار الزيتون منذ

مئات السنين، ومن ثم اقتلاع هذه الأشجار والعمل بما يسمى بالشارع الأمني الممتد من شارع الأنفاق غرباً (شارع رقم ٦٠)، مروراً بالأراضي الشمالية لمحافظة بيت لحم، والواقعة ضمن حدود بلدية بيت لحم، وحفر الخنادق ووضع الأسلاك الشائكة على طول هذا الشارع، دليل على النية المبيتة لجيش الاحتلال بضم هذه المنطقة إلى ما يسمى بحدود بلدية القدس، هذا بالإضافة إلى المخطط الإسرائيلي الجديد الرامي إلى إنشاء حاجز عسكري ضخم في هذه المنطقة، على غرار حاجز »إيرز« في قطاع غزة، حيث سيتم تقييد حركة الفلسطينيين في هذه المنطقة، ومنع وصول المركبات الفلسطينية إلى الحاجز، فقد تم الكشف عن مخطط إسرائيلي يرمي إلى استبدال الحاجز الحالي، وشق شارع جديد يخدم الفلسطينيين والعمال الذين يذهبون للعمل في إسرائيل، بحيث يسمح المرور في هذا الشارع فقط سيراً على الأقدام.

ويقول ناشط السلام الإسرائيلي، يوري أفنيري، في مقال نشرته صحيفة »هآرتس«، مؤخراً: »ما يحدث في بيت لحم عملية تطهير عرقي، لكنها بطيئة وليست دراماتيكية«.

ويضيف: يتم الضغط على أصحاب الأملاك.. يقولون لهم »من الأفضل لك أن تبيع لنا عقارك، وإلا فستأتي السلطات وتصادر العقار لأسباب أمنية«.. يقترحون ثمناً عالياً جداً.. يعدون الشخص بترتيب جديد لحياته في كندا أو أستراليا، بعيداً عن المنظمات الفلسطينية التي ستعتبره خائناً وستطلب قتله.. ينتظرون بعض الوقت لكي يكشفوا أمام الجمهور أمر الشراء، في الوقت نفسه، يختفي البائع في مكان ما خارج البلاد.. يطردون الفلسطينيين الساكنين في ذلك المكان، ويقيمون هناك حارة يهودية .. هذه الأساليب، حسب أفنيري، تستخدم منذ أكثر من ١٢٠ سنة، »ويمكن زيادة الوتيرة بأضعاف، فكلما زاد تحويل حياة الفلسطينيين إلى جحيم، لأسباب أمنية، من الطبيعي أن يتزايد أمل حكام إسرائيل في انصرافهم عن أرضهم ومساكنهم، مع مرور الوقت، بمحض إرادتهم«.

## القانون الدولي

ويركز ناصر الريس، المحامي والباحث القانوني في مؤسسة »الحق« على مبدأ أساسي في القانون الدولي، وهو أن الشراء ينقل الملكية وليس السيادة، فمن يشتري عقاراً أو قطعة أرض في دولة معينة لا بد أن يخضع للقوانين السارية في هذه الدولة، التي تخضع لها السيادة على الأرض.

ويقول الريس: لا يحق لي إن اشتريت منزلاً في لوس أنجلوس مثلاً أن أرفع عليه علم فلسطين، والأمر ذاته ينطبق على العقارات والممتلكات التي يشتريها إسرائيليون من بعض الفلسطينيين، بغض النظر عن الطريقة التي تم فيها البيع، وبالتالي لا يجوز للإسرائيليين حتى لو كانوا ملاكاً للعقار أن يقيموا حياً استيطانياً أو مدرسة دينية، كما يخطط له الإسرائيليون في محيط مسجد بلال بن رباح، أو ما يعرف بقبة أو قبر راحيل.

ويضيف الريس: قد يتذرع الإسرائيليون بأن العقار يقع في المنطقة (ج)، أي التابعة للسيادة المدنية والعسكرية الإسرائيلية، حسب اتفاقات أوسلو، لكن مرجعية السيادة هنا ليست اتفاقات أوسلو، بل القوانين الدولية، التي تعتبر هذه المناطق من ضمن المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، وبالتالي فهي تخضع من الناحية القانونية للسيادة الفلسطينية، وهنا يمكن الحديث عن أن أي بيع أو شراء لأجنبي، وحسب القانون الأردني المعمول به في الأراضي الفلسطينية، لا يكون قانونياً إلا بعد إقرار رئاسة الوزراء، وحسب هذا القانون والقوانين الفلسطينية، فإن بيع الممتلكات للعدو يدخل في باب الخيانة العظمى، التي توجب الإعدام.

ويلفت الريس الانتباه إلى أن الاستيطان، وحسب القانون الدولي، جريمة حرب، تقتضي مساءلة وملاحقة الآمر بارتكابها، والمخطط والمنفذ أيضاً، وكون أنه تم استخدام هذه الأراضي المشتراة في تنفيذ جريمة حرب، فعملية البيع باطلة، ويتم التعامل بالتالي مع البائع والمشتري والمستوطن كمجرمي حرب.

ويؤكد الريس من هذا الباب، لامشروعية عمليات الاستيلاء على الأراضي، التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق الفلسطينيين، بما في ذلك شراؤها .. »الأمر لا يعدو عن كونه ذر الرماد في العيون«.

كما أن اتفاقية جنيف الرابعة تنص على أنه لا يجوز لدولة الاحتلال نقل سكانها المدنيين إلى الأراضي المحتلة، ولكن ما تقوم به إسرائيل عكس ذلك تماماً، فقد استوطن إسرائيليون متدينون ما تمكنوا من شرائه في محيط مسجد بلال بن رباح، ويخططون لإنشاء حي استيطاني ومدرسة دينية في المنطقة، التي تمت مصادرة مزيد من الأراضي فيها، إما بدعوى »أملاك الغائب«، أو »لأسباب أمنية«، وهذا العمل بطبيعة الحال يتناقض مع المواثيق الدولية، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، واتفاقية لاهاي، وغيرهما.

## »التشريعي« و»البلدية«

بدوره يؤكد صلاح التعمري، رئيس لجنة الأراضي والاستيطان في المجلس التشريعي، أن موضوع »قبر راحيل« مطروح على أعلى المستويات، فالسلطة الوطنية توجهت بمطالب لوقف المشروع الاستيطاني في تلك المنطقة الفلسطينية، إلى اللجنة الرباعية، والأمم المتحدة، ومجلس الأمن .. في ظل موازين القوى لا نملك إلا ذلك .. وأردف قائلاً: »القوي عايب«.

وفي رده عن دور المجلس التشريعي في التصدي لمثل هذه المشاريع، قال: المجلس لم يجتمع منذ فترة، ثم في حال طرح الأمر على المجلس ما التوصيات التي يمكن الخروج بها في هذا الصدد؟! .. فأجبته: تشكيل صندوق لشراء الأراضي المهددة، بدلاً من أن يبيعها أصحابها إلى الإسرائيليين، فقال: لقد تم شراء الكثير من هذه الأراضي بإيعاز من القيادة الفلسطينية فيما سبق، لكن تم اكتشاف أن عدداً منها بيع للإسرائيليين، دون أن يتم تسجيل البيع في السجلات الرسمية الفلسطينية .. الموضوع معقد، ومكلف .. أنت بحاجة إلى محامين متخصصين للكشف عن وضع هذه الأراضي، وهو ما يتكلف كثيراً.

ويشير التعمري إلى أن لجنته في »التشريعي« تبذل جهوداً كبيرة في هذا المجال، بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة في السلطة، مشيراً إلى أنه كان برفقة وفد أوروبي إلى الموقع، قبل أيام، مؤكداً أن اللجنة كما هي مؤسسات السلطة توجهت إلى العديد من المؤسسات الحقوقية العالمية للمساعدة في العمل على وقف المشروع.

ونفى التعمري أي تقصير في هذا المجال من السلطتين التشريعية والتنفيذية، مؤكداً أن كلاً منهما قامت بما تستطيع القيام به، في ظل الظروف المحيطة.

ويقول حنا ناصر، رئيس بلدية بيت لحم: إن البلدية ووزارة الأوقاف الفلسطينية والمواطنون المتضررون رفعوا شكوى إلى المحكمة العليا في إسرائيل تطالبها بوقف القرارات العسكرية التي تتعلق بضم قبر راحيل إلى البلدية الإسرائيلية في القدس، ومصادرة المزيد من الأراضي والمباني حول الموقع، لا سيما أن هذه القرارات تتنافى مع الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من قبل.

ويبدي حنا، الذي تخسر البلدية التي يرأسها ٨٪ من الأراضي التابعة لها، جراء هذه القرارات، عدم تفاؤله بما يمكن أن تقرره المحكمة الإسرائيلية، وبخاصة أنها في الجلسة الوحيدة التي عقدت قبل أيام، ركزت على ضرورة البحث عن صيغة للحيلولة دون تضرر المدنيين الفلسطينيين جراء القرار، دون البحث في أساس الدعوة، وهو بطلان القرار لتعارضه مع الاتفاقات الثنائية، وبالتالي ليس تعطيله فقط، بل إلغاؤه.

ويقول حنا: استقطاع هذه المساحات من سيطرة بلدية بيت لحم، وإخضاعها لسيطرة البلدية الإسرائيلية في القدس، سيقتل هذه المدينة التاريخية، وبخاصة السياحة التي هي المورد الأساسي لها، وهو أمر مخطط له من قبل أيضاً.

ويؤكد ناصر أن فلسطينيين مقيمين في الخارج باعوا منزلاً وقطعة أرض في محيط قبر راحيل، وأن الإسرائيليين بصدد إيقاع آخرين في هذه المصيدة في الفترة القريبة، وفي رد على سؤال مفاده: »لم لا تقوم البلدية بشراء مثل هذه الأراضي«، أجاب: »البلدية بالكاد تستطيع تغطية رواتب موظفيها«.

ويبقى التساؤل: »لمَ لم يتم حتى الآن إنشاء صندوق وطني خاص بشراء الأراضي المهددة بالبيع أو المصادرة، سواء في محيط قبر راحيل أم في مناطق أخرى مهددة بـ»الجدار الفاصل« والتوسع الاستيطاني، في الوقت الذي سعت الحركة الصهيونية، ومنذ تأسيسها، إلى إنشاء صناديق وهيئات ومؤسسات هدفها الأول والأخير شراء الأرض الفلسطينية .. الأمر الذي تسير عليه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة«.

# تتمة - أزمة المجلس والمرجعية .. بنية شائخة وضغوط خارجية لا ترحم!

البلاد أثناء فترة حالة الطوارئ. وهذا لا يثير مشكلة، ولكن حدثت المشكلة حول مسألة القسم أمام الرئيس، فالرئيس من ناحيته وبناء على مشورة من قدموا له المشورة القانونية، اعتبر أن تشكيل الحكومة لدى إعلان حالة الطوارئ هو أمر من الأمور الاستثنائية التي تجيز له حالة الطوارئ أن يقوم بها كما يقوم الحاكم العسكري بأي إجراء آخر استثنائي في حالة الطوارئ. وقد حاول أخوة آخرون أن يستدركوا هذا الخطأ، ويعرضوا حكومة الطوارئ على المجلس التشريعي لأخذ الثقة لها، ولكن الذي حدث هو نشوء أزمة أخرى في الوقت نفسه الذي نشأت فيه القناعة بضرورة عرض الحكومة على المجلس التشريعي للثقة بها، وهي أزمة وزير الداخلية الذي رفض أن يقسم اليمين إلا بعد أن تنال الوزارة الثقة.

هذه هي ظروف إعلان حالة الطوارئ وحكومة الطوارئ وجلسة المجلس التي لم تنعقد، ولكن مشكلة المجلس قديمة ،إذ أنه لم يحقق التوازن مع السلطة التنفيذية، ولم يضع حدوداً للعلاقة معها، فانفردت بالأمور، وتفاقم الفساد بعد سنة من التأسيس، ولم تتمكن من تطوير الجهاز الحكومي من ناحية الكفاءة والفاعلية والنزاهة وخدمة الجمهور.

## د.حسن خريشة .. نحن كأعضاء مجلس تشريعي استهلكنا !!!

أولاً: هذه المرحلة هي أدق مرحلة يمر بها الشعب الفلسطيني، وقد أتت حالة الطوارئ تحت باب مواجهة التحديات، فمن ناحية دستورية، يحق للرئيس أن يعلن حالة الطوارئ، لكن نحن كنا نتمنى أن يكون هذا الإعلان منذ بداية الانتفاضة من أجل مقاومة الاحتلال، وليس من أجل التهدئة وما شابه. وهنا يجب أن نفرّق بين قضيتين؛ الأولى بالنسبة لحكومة الطوارئ التي أنظر إليها بأنها غير دستورية وغير قانونية، وبالتالي هي حكومة غير شرعية يجب على المجلس عدم التعاطي معها، باعتبار أن كل حكومة ستكون مسؤولة أمام المجلس التشريعي، وبالتالي حكومة الطوارئ غير شرعية؛ لأنه بالأساس لا يوجد نص قانوني بشأنها، ثم إنها لم تأخذ ثقة المجلس الذي هو صاحب الولاية في هذا الموضوع. لذلك، أنا استغرب للحالة السيئة التي وصلنا إليها، حيث لا يوجد انتماء حتى للتجربة الشخصية نفسها، فأي شخص يجب أن ينحاز لتجربته الشخصية، وأنا استغرب أن »أبو علاء« لم يصر لا هو ولا الوزراء من »التشريعي« الذين حضروا، على نيل ثقة المجلس قبل أداء اليمين الدستورية، وهذا يسجّل للسيد نصر يوسف أكثر مما هو مسجل لرئيس المجلس التشريعي، علماً بأن نصر يوسف ليس عضواً في المجلس. وللأسف، يبدو أن قدرنا أن تعيش أزمتنا الداخلية لفترات طويلة، مرة مع حكومة »أبو مازن« لمدة شهر، ثم جاء قرار شارون بإبعاد السيد الرئيس أبو عمار لنعيش مرحلة تضامن مع الرئيس، بعدها حكومة »أبو علاء«، ثم قضية الانتخابات داخل المجلس. قدرنا أن نعيش أزماتنا الداخلية وكأنه ليس لدينا شيء آخر إلا الحفاظ على هدوء أوضاعنا الداخلية، وبحث البعض عن المناصب، وبالتالي يستمر الشعب الفلسطيني في مواجهة ظروفه الصعبة. الأجندة التي طرحها »أبو علاء« تواجه أبواباً مغلقة، فلا يوجد لقاء مع الإسرائيليين الذين لا يبدون استعداداً لتقديم شيء، والأميركان لم يمارسوا أي ضغوط تذكر على الجانب الإسرائيلي، والاعتقالات وعمليات القتل ما زالت مستمرة.

نحن في الشارع الفلسطيني، علينا أن نبحث عن خيارات أخرى، مثل الانتخابات، فهي إحدى الخيارات التي تمكننا من البت في خيارنا الاستراتيجي، وانتخاب قيادة جديدة يلتف حولها شعبنا، وتقدم رؤيتها حول الاستمرار في المفاوضات، أو الاستمرار في الصمود والمقاومة. الآن طرحت الانتخابات كرسالة موجهة للأميركيين، وجاء طرحها كرد فعل، لكن الرسالة الأهم يجب أن تكون موجهة للشعب الفلسطيني، إننا بحاجة للانتخابات لاختيار قيادات جديدة، فنحن كأعضاء مجلس تشريعي استهلكنا، وبالتالي ليس لدى أي منا القدرة على العطاء أكثر مما أعطى.

القيادة، الفصائل والقوى والمجلس التشريعي، كلنا نريد أن نصبح وزراء ومسؤولين، الفصائل تدعو إلى حوار وتذهب لحوار فلسطيني في دول عربية، وتحت رعاية مدير مخابراتها، نحن نريد حواراً يشارك فيه ليس فقط الفصائل، وإنما كل الناس الذين يواجهون العدوان، عبر ممثليهم، نقابات، وبلديات ومؤسسات، نريد مواقف واضحة مما يجري على الساحة الفلسطينية، ومن محاولات استغلال الظروف للخروج بوثائق مثل وثيقة »نسيبة ? أيلون« ووثيقة سويسرا. ففي ظل الظرف السياسي الصعب، وعدم وضوح الرؤية لدى القيادة، يبرز أشخاص تحت عنوان الحرص للخروج بوثائق تخرج عن الثوابت، وفي مقدمتها حق العودة للشعب الفلسطيني.

الطريقة التي دعي إليها المجلس طريقة سيئة، فقد حشدنا الأعضاء والقناصل ثم خرجنا وقلنا للجميع اذهبوا. هذا شيء مسيء، ويدل على أن المجلس لم يكن قادراً على حماية نفسه كمؤسسة، ولم يحترم قدراته. كان ذلك معيباً بحق أنفسنا وشعبنا والسلطة نفسها.

## محمد الحوراني.. المجلس لم يفرض هيبته

*المجلس التشريعي التأم لمناقشة موضوع الحكومة. لكنه انتظر ولم يأتِ أحد ليقدم له حكومة. مع أن بعض النواب يرى أن المجلس بهذا الأسلوب لم يستطع فرض هيبته وسلطته؟

– أتمنى لو أن هؤلاء النواب تقدموا باقتراح يحدد كيف يستطيع المجلس أن يفرض سلطته وهيبته. لو كنت عضو مجلس كيف كنت ستتصرف؟ قلنا حكومة طوارئ مرفوضة، بل حكومة عادية حسب القانون ـ لم تطرح الحكومة على المجلس للمعرفة المسبقة بأنه لن يوافق عليها. إذن، المجلس حاضر بهذا المعنى. حسب القانون، الحكومة تستطيع أن تعلن حالة طوارئ.

## عبد الجواد صالح: رئيس المجلس خالف حكم القانون الذي شارك في صياغته

المجلس التشريعي مشكلته أنه يمثل حزب السلطة، والمؤسف أن كثيراً من قراراته وتوجهاته لا يأخذ حتى مصلحة السلطة بأن تكون خالية من الفساد، وكان هناك ضيق أفق في تغييبه. عندما وقعنا بيان العشرين، أخذ النواب موقفاً مضاداً وأدانونا. ومن الغريب مثلا صدور تقرير بأن فلاناً فاسد، ثم بقدرة قادر يحوز على الثقة.

وفي الوقت الذي تهدد فيه إجراءات إسرائيل الوجود المادي للشعب الفلسطيني تجري لعبة الكراسي على مسرح السلطة. وفي ظل غياب دور فاعل للمجلس كمؤسسة سياسية أعلنت حالة الطوارئ التي جاءت مخالفة للقانون الأساسي، وشكلت حكومة طوارئ برئاسة رئيس المجلس التشريعي الذي قبل على نفسه مخالفة حكم القانون الذي شارك في صياغته بقبوله هذه التسمية لحكومته التي استغرق تشكيلها فترة طويلة، ما أدى إلى نشر حالة الاستوزار بين النواب، وتوفير فرصة طويلة وجديدة للنهب الإسرائيلي الذي لا ينتهي، حيث أعلن شارون عن تمديد جدار الفصل العنصري ليصل إلى نهر الأردن. ودخل المجلس التشريعي لعبة الكراسي بدلاً من أن يكون رادعاً لها. لقد مرت أربعة شهور على بناء جدار الفصل العنصري قبل أن يوضع على جدول أعمال المجلس التشريعي.

## عباس زكي: مجلسنا حافظ على تقاليد برلمانية عريقة

– في كل دول العالم ،في حالات الطوارئ ،تعلن القوانين والمراسيم، بما فيها حل المجالس، نحن بفلسطين وضعنا استثنائي معلق في الهواء، لسنا دولة بسيادة، ولسنا سلطة تقبل بالاحتلال. مجلسنا التشريعي لم يعط القانون الأساسي الحق بوقف أعماله، أو حله، أو تعليقه أثناء الطوارئ، وإنما سمح بأن يدرس التدابير لحالة الطوارئ التي أعلنت لمدة شهر. والمجلس لم يعقد اجتماعاً بكامل الأعضاء خلال فترة الطوارئ. مجلسنا قياساً بالظرف الذي نعيشه حافظ على سمات وتقاليد برلمانية عريقة على الرغم من أنه حديث. لا أحد يتصور عظمة هذا الشعب الذي يفرز قيادة أو ممثلين له لا يتمتعون بأية تسهيلات، ولا إمكانات الدولة، وعلى الرغم من ذلك يشعرون في قرارة أنفسهم بأنهم في برلمان يناضل كلما أتيحت له الفرصة، ويراكم إنجازات وصولاً للاستقرار، وهذا لن يكون إلا بعد كنس الاحتلال وإقامة الدولة ذات السيادة. المجلس لم يكن مغيباً، بل كان وفقا للظرف الاستثنائي والحالة التي تعيشها السلطة بكل أركانها، كلها تشكو وتندب، الرئاسة محاصرة، والقضاء يحاول إثبات وجوده بسبب غياب الوجود على الأرض، فالقضاء سمة سيادية. نحن نعيش في ظرف خاص، ولو تفحصنا وضعنا جيداً لوجدنا أننا أناس أسطوريون.

## ظاهرة الاستوزار

* لاحظ المراقبون وحتى الناس العاديون تفشي ظاهرة الاستوزار. ما رأيكم بها، وما تفسيركم لذلك؟

ناهض الريس

ـ أولا: إنها ظاهرة تدل على انفلات المعايير وعدم معرفة معظم الناس بمقدار أنفسهم، وبما يستطيعونه وما لا يستطيعونه، وهذا السبب عام، نجده بكثرة في دول العالم الثالث كافة، أضف إلى ذلك أن تجربتنا البرلمانية جديدة، ومن شأن ذلك أن يساعد على بقاء المراكب عائمة، وعدم رسو التجربة على شاطئ الحقيقة.

ـ من شأن الممارسة الطويلة أن تظهر قيمة ومقدرة الأشخاص المختلفين، ومن يصلح ومن لا يصلح لمركز ما. ويكون ذلك عادة من خلال مقاييس موضوعية، وجدية في تقدير الكفاءة والمعرفة والشخصية، وكلها كما قلت لا تنشأ فجأة في بيئة معينة إلا إذا وصل الناس فجأة إلى مراتب المسؤولية التي تكشف الذات والنزاهة في الحكم على الآخرين.

إن الظرف الصعب هو ظرف الأزمة والحرب المستمرة على البلد وعلى الناس، وهو الظرف الذي يدفع الناس إلى النضج والنظر إلى المثل الأعلى المطلوب، لا أن يسمحوا لأنفسهم بالانسياق وراء أوهامهم ونرجسيتهم.

## عباس زكي: البرلماني المستوزر هو اليائس من دائرته الانتخابية مستقبلا

ـ لا تنسى أنها التجربة الأولى في فلسطين، وكل بداية صعبة، وهناك تفاوت بين الأفراد في الوفاء للمهمة الأساسية. وهناك، أيضاً، إغراءات من جهات مختلفة لمن هم في مواقع القيادة. أصبح عندنا بالفعل عدوى المنطقة العربية، بمعنى أنك عندما تصل البرلمان تقترب من الوزارة. ولكن كل من يسعى للوزارة يكون في حقيقة الأمر يائساً من إمكانية عودته لدائرته الانتخابية ليحصل على الثقة. وكل من يفرض عليه أن يتسلم منصباً وزارياً يكون مقبولاً ومؤهلاً، فالسعي لهذا الموقع خطأ. الناس أخذوا انطباعاً خاطئاً، بسبب النظام السياسي الفلسطيني، ونتيجة لغياب الضوابط الفعلية، ولعدم وجود مرجعيات سياسية وتنظيمية وغياب المحاسبة. فلو كان في النظام السياسي وحتى في الفصائل مراعاة لوضع خطوط حمراء في التعاطي مع القضايا العامة لانعكست على حياة الناس.

نحن في المجلس التشريعي كان علينا أن نكرس الجانب الديمقراطي في حياة البلد، كيف نهتم بالموازنة وتوزيع الثروة حتى لا تبقى بيد من هو أقوى، كيف نحجب الثقة عن كل من يخطئ، لو مارسنا دورنا في ذلك لأصبحت هيبة المجلس قادرة على فرض النظام والانضباط.

من هنا أقول إن المجلس يعاني من نقائص فرضت عليه من المحيط العربي والدولي. أنا مثلاً رفضت دخول أية حكومة، لأنني منذ البداية لم أرض أن أنافس أحداً على امتياز، ولكني مستعد لأي عمل أو مهمة تنطوي على تضحية، حتى عضوية المجلس التشريعي فرضت عليّ، وفي آخر لحظة ناشدني الرئيس في الصحف حتى قبلت ترشيح نفسي، وكنت أقول أنني أريد البقاء بهويتي النضالية.

## عبد الجواد صالح

* تقول إنك لست مستعداً الآن لتكون وزيراً في أية حكومة مقبلة، هل هذا يعني أنك نادم على دخولك الحكومة؟

ـ لا لست نادماً، عندما عدت من المنفى كان في رأسي موال، يتلخص في أن الأرض هي محور الصراع، حماية الأرض هي بتعزيز قدرة الفلاح والمزارع على الاستثمار الأمثل لهذه الأرض. وبالتالي بعد وصولي تعمدت شراء تراكتور ودجاج ونحل وشاة، بهدف الخروج بتجربة أنني عندما أقنع فلاحاً أو مزارعاً بالارتباط بالأرض، يكون الأساس ليس وطنياً فحسب، وإنما اقتصادي أيضا. وعندما نجحنا في الانتخابات، نجحنا في إدارة دفة الديمقراطية داخل المجلس التشريعي. أنا قبلت دخول الحكومة لأن في رأسي ذلك الموال الذي تحدثت عنه. في التجربة شكلت وزارة، كان أصغر مهندس زراعي فيها عمره (٥٥ عاما)، تركتها وفيها أكثر من مئتي مهندس زراعي شاب. كذلك لم يكن هناك أي مشروع في الوزارة، بدأت »أشحد« من الدول المانحة، خرجت من الوزارة تاركاً ١٠٠ مليون دولار مشاريع مختلفة، بالإضافة إلى مليوني دولار ونصف مليون شيكل رصيد، في حين لم يكن فيها فلس واحد، لذلك رفضي لا ينطلق من ندم، وإنما لإحساسي أنني لم أستوعب أنني قادر على إنجاز مثل هذه الإنجازات، لذلك لم أقبل أن أحرم الشعب منها.

## الإصلاح

* برزت كثيراً دعوات للإصلاح، وهناك نوعان من الإصلاح؛ الأول بدفع خارجي هدفه إعادة صياغة السلطة والقيادة الفلسطينية على مقاس الحل السياسي الإسرائيلي المدعوم أميركياً والثاني إصلاح نابع من الحاجة الملحة لتطوير المؤسسة الوطنية ومكافحة الترهل البيروقراطي والفساد الإداري والمالي، هل هناك تقاطع فعلي بين النوعين؟

## د. حسن خريشة: لم أرَ محاكمة لفاسد واحد رغم وجود قرائن!

– الإصلاح كان باستمرار مطلباً شعبياً، مطلباً للمجلس التشريعي وللقوى. كان الناس أحياناً يعبرون عنه بصمت، وأحياناً أخرى بضجة. وأنا أتذكر أننا عندما وقعنا بيان العشرين، وقف البعض ضده، والآن أفاجأ بأن هؤلاء الناس وقفوا فيما بعد إلى جانب قضية الإصلاح، وبخاصة بعد دخول الدبابات الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية مرة أخرى، كان هؤلاء يقاومون أية محاولة للإصلاح، سواء في الساحة الفلسطينية أم المجلس التشريعي، الآن تبنوا قضية الإصلاح. نحن نريد الإصلاح استجابة لضرورة شعبية، لكن ما تم من إصلاح كان استجابة لضغوط خارجية وإملاءات. على أرض الواقع، جزء كبير من الفساد سببه أولاً الاحتلال وثانياً المجتمع الدولي. بالتالي، المطلوب إعطاء دور حقيقي للناس. يبقى الإصلاح أمنية أنا لم أرَ منذ دخولي المجلس التشريعي، لم أرَ محاكمة لفاسد واحد على الرغم من وجود تقارير ووثائق. الناس تريد الإصلاح، السلطة لم تستجب، بعضنا ضرب في الشوارع وتذكر بيان العشرين. لا يوجد أي قرار اتخذه المجلس التشريعي صادقت عليه السلطة التنفيذية. كل ما جرى إملاءات.

## ناهض الريس: المجلس قصر قصوراً فظيعاً إزاء ظاهرة الفساد

– لا أعد أي مطلب أجنبي بمثابة إصلاح، فالغاية من مطالب الأجانب تلخصت في ثلاثة أمور: الأول هو

انتزاع السلطة من يد ياسر عرفات عن طريق استحداث منصب رئاسة الوزراء، والثاني هو الرقابة على وزارة المالية والاقتصاد الفلسطيني عامة على نحو يمنع استخدام المال العام في تمويل أسلحة أو أية عمليات لا يرغب فيها الأميركيون والإسرائيليون. أما الثالث فهو وضع الأجهزة الأمنية المتعددة في يد واحدة لا يشك الإسرائيليون والأميركيون في نواياها أو اتجاهاتها.

وأنا لا أنفي صفة الإصلاح عن استحداث المنصب، أو الضبط المالي، أو توحيد أجهزة الأمن. وأريد بالمناسبة أن أقول إنني كتبت في جريدة الحياة الجديدة بالذات العام ٢٠٠٠ مجموعة مقالات تحدثت فيها عن الإصلاح المطلوب قبل أن يتكلم الأميركيون والإسرائيليون والأوروبيون عن إصلاح السلطة الفلسطينية، وقبل أن يضع مجلسنا التشريعي وثيقته عن الإصلاح. وأستطيع أن ألخص وجهة نظري فيما يلي:

أولاً: إن الإصلاح يجب أن يضع قيد النظر الطريقة التي حدث وفقها تأسيس الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية، حيث كان الغرض من التوظيف حل مشكلة الأخوة العائدين من الخارج الذين كانوا بمعظمهم من أبناء »فتح« وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية الأخرى.

وجرى توظيف أعداد كبيرة من الناس العاطلين عن العمل في الجهاز الحكومي، وأدى ذلك الاكتظاظ إلى إرباك العمل الحكومي، واصطراع الكثرة من الموظفين على الاختصاصات والمكاتب والكراسي والمسميات الوظيفية، ثم صاحب ذلك كله توزيع المناصب والدرجات الوظيفية بناء على اعتبارات خلاف اعتبار الكفاءة والمقدرة والأقدمية، الأمر الذي أحدث حالة من الشكوى بين قدامى الموظفين، وأدى أيضاً إلى انعدام الكفاءة والقدرة في أداء العمل وخدمة الجمهور. كل هذا ناهيك عن بعض الذين ظنوا أن الاتفاق مع إسرائيل سوف يتيح للمناطق الفلسطينية وضعاً مثل وضع هونغ كونغ مثلاً، فاتجهت شهواتهم إلى اكتساب الثروات الطائلة بأسرع وقت، كذلك ظهرت في نطاق الأجهزة الأمنية عيوب أخطر من ذلك، حيث ركز الاحتلال على إتاحة الفرصة للبعض للإثراء السريع الفاحش. وعموماً شاعت في معظم الأجهزة كما شاعت في معظم الوزارات روح من العشائرية الجديدة التي هي عشائرية المصلحة الواحدة في الإثراء وفي اكتساب المال والألقاب والنفوذ، وأدى ذلك إلى أن يقوم السارق بسرقته، ومخالف القانون بمخالفته وهو يشعر بالأمان، لأن وراءه هذه العشيرة التي يجمعها النهب للمال العام.

أشعر كعضو في المجلس التشريعي أن المجلس قصر تقصيراً فظيعاً في ترك هذه الظواهر تتفاقم. فلو أنه لجأ إلى استخدام آليات المساءلة القوية، لحال دون وصول الأمور إلى ما وصلت إليه.

## محمد الحوراني: المجاملة لا تخدم القيادة

– تقاطع العاملان الخارجي والداخلي بدوافع مختلفة وما كان يضيرنا أن يتقاطع العاملان. العامل الخارجي كان تدخلاً في الشأن الفلسطيني فيما يتعلق في البنية القيادية على أرضية مفهوم الإصلاح. وكان هذا التدخل من النوع المرفوض. ولكن الإصلاح بحد ذاته رغبة فلسطينية. ، ثم أن المجلس التشريعي نفسه وضع وثيقة الإصلاح. وكذلك هناك استطلاعات للرأي أفادت أن ٧٠ في المائة من الفلسطينيين يريدون هذا الإصلاح. فكان التحدي كيف نحافظ على الإصلاحات ونضعها بيد فلسطينية داخل مؤسسة فلسطينية لتحقيق مصلحة فلسطينية. وهذا في الواقع ما فعله المجلس التشريعي بخصوص إنشاء منصب رئيس الوزراء، عندما أراد أن ينشئ هذا المنصب بقانون وداخل المؤسسات الفلسطينية، ربما ينسى البعض أن المجتمع الدولي أراد أن يتدخل في تعيين أسماء ورئيس وزراء سلفاً خارج حدود مؤسسات الشرعية الفلسطينية. جاء المجلس ليتدخل ويضع هذا الموضوع في المؤسسة الفلسطينية، ويسيجه بقانون، ويحكمه بآلية، ويحدد فيه الصلاحيات، وأنا أستغرب لماذا نرفض مفهوم الإصلاح في ظل وجود مظاهر معروفة لنا أنها يجب أن تصلح إداريا ومالياً وغير ذلك، ربما مجاملة للقيادة، لكن هذه المجاملة لا تخدم القيادة نفسها، والأهم أنها لا تخدم الشعب الفلسطيني. لذلك، هناك من استعمل مفهوماً مناهضاً للإصلاح في محاولة لتشويه هذا المفهوم، ولكن هذا برأيي لم يغير قناعات أناس مقتنعين بضرورة الإصلاح، وأنا منهم. يجب أن لا نكون في مشهد التاريخ خائفين فزعين غير واثقين من شيء. أنا من بين أشياء أعرفها أنه يجب أن تكون هناك عملية إصلاح لنعطي الانطباع أولاً لشعبنا بأن هناك شيئاً يتحسن على مستوى الأداء الإداري، واستعمال المال العام وسيادة القانون والقضاء، وثانياً نعطي انطباعاً للعالم يجلب الاحترام. وأنا لا أستطيع أن أفهم كيف يمكن لأي طرف أن يصر على عدم جدوى الإصلاح لأنه مطلب خارجي، بينما بعد احترامنا لأنفسنا لأن هذا يساعدنا في تعزيز

شرعية سلطتنا، ويشجع العالم على مساعدتنا لنيل حقوقنا.

– الضغط الخارجي يمكن أن نقلق منه عندما يكون خارج المؤسسة الفلسطينية، وأريد أن أعطيك مثلاً محدداً: أنا قلقت عندما أعلن الرئيس قبوله منصب رئيس الوزراء، وارتحت عندما كيّف المجلس التشريعي قانوناً خاصا بالمنصب. إذن، هناك ما يقلق إذا كان خارج المؤسسات الشرعية، أما إذا كان داخلها فيجب أن لا نقلق لأنه سيكون في هذه الحالة تعبيراً عن مصلحتنا.

× لكن على الرغم من إنجازات حكومة أبو مازن، فإن هذه الحكومة دخلت في حالة شد حبل مع مؤسسة الرئاسة في وقت كان يتعرض فيه الرئيس لضغط شديد، بل وحصار ظالم. ألم يؤثر ذلك على حكومة »أبو مازن« في ظل سلوك سياسي أيضاً أعطى الانطباع بأن الضغط الخارجي فعل فعله؟

- هناك ثلاثة أسباب لسقوط حكومة »أبو مازن«:

أولاً: إسرائيل، حيث وجدت حكومة »أبو مازن« جواً جديداً كان يمكن أن يمهد لمسار سياسي، وأحدثت جواً دولياً جديداً، حيث حققت اختراقاً ولو جزئياً في عقل الإدارة الأميركية، وهذا برأيي أشعل ضوءاً أحمر في رأس شارون. لذلك، صعّد على الأرض بما يضمن وضع حكومة »أبو مازن« في وضع حرج دائم قابل للانفجار، وضع لا تنجز فيه شيئاً للمواطنين، لتبقى تحت ملامة المواطنين، لأن شارون يريد أن يهرب من المسار السياسي.

حكومة »أبو مازن« وإقناعها لبعض أقطاب الإدارة الأميركية بالذهاب إلى مفاوضات الوضع النهائي وتجنب الدولة المؤقتة التي هي فخ، أشعل الضوء الأحمر في إسرائيل، هذا السبب الأساسي.

ثانياً: العامل الدولي الذي أعطى لحكومة »أبو مازن« كلاماً ووعوداً، ولكنه لم يعطها حركة سياسية فيها إرادة سياسية للضغط على إسرائيل، وبخاصة بعد إعلان الهدنة، التي أرادت إسرائيل طوال الوقت أن تدمرها لتعود إلى مربع العنف المتبادل.

ثالثاً: على المستوى الداخلي، خلق سوء فهم حول حكومة »أبو مازن«. ليس كل ما فعلته هذه الحكومة صحيحاً. هي أنجزت على المستوى الداخلي مجموعة من الإنجازات اللافتة، مثل وقف الاستقطاعات، والعمل على هيكلة الوزارات، وبدء العمل على تطبيق قانون الخدمة المدنية الذي يمس حياة كل مواطن فيما يتعلق بتطوير دخله. هذه المسائل وغيرها تسجل لهذه الحكومة.

## عبد الجواد صالح : من يعتمد على العامل الخارجي سيفشل

– الضغط الخارجي موجود، ولكن ليس هدفه مصلحة الشعب الفلسطيني ولا دمقرطة المجتمع الفلسطيني ولا إلغاء الفساد، بل بالعكس العامل الخارجي هو المسؤول عن الفساد، عندما أصدرنا بيان العشرين لم يتحرك الأميركان والإسرائيليون مع أنه بيان إصلاح، وأول ما وضع النقاط على الحروف في موضوع الفساد. لكن الضغط الخارجي مرتبط بالسياسة، مثلاً، لو أن السلطة توافق على ما يريده الإسرائيليون والأميركيون، ستتوقف مطالبتهم بمحاربة الفساد وإجراء الإصلاح. لذلك باعتقادي أن من يعتمد على الضغط الخارجي سيفشل، نحن لدينا مصلحة فعلاً في بناء مجتمع ديمقراطي بغض النظر عن أية قوى تقود الشعب، تجري انتخابات كل أربع سنوات، ويبقى من يرضى عنه الشعب ويبعد من لا يرضى عنه. لا يجوز لأي إنسان أن يكون خارج إطار المساءلة، ما دام إنساناً يجب أن يساءل، ما دام يتولى موقعاً عاماً يجب أن يساءل.

وفي شأن الضغط الخارجي، يجب أن ندرك أن وجود ضغط خارجي لا يعني عدم القبول بمبدأ الإصلاح الذي هو مطلب شعبي أيضاً، على الرغم من أن الضغط الداخلي مغيّب بسبب الخوف والإحباط.

## عباس زكي : لا نخاف الاصلاح

المجلس له برنامج إصلاحي، ونتأمل أن يوضع موضع التطبيق، ولكن في الوقت ذاته كيف يتم الإصلاح والدبابات تطل علينا من نوافذ بيوتنا.

المجلس التشريعي لم يخط خطوات نوعية متقدمة في موضوع الإصلاح. وضع برنامجاً ولكن ليس هو من ينفذ وإنما يراقب. حتى الآن لم يقل المجلس رأيه في مدى التقدم، لأنه حتى الآن لم يناقش أية قضية من قضايا الإصلاح. في السنوات الثلاث السابقة ، الحياة شلّت والهم الأول أصبح مواجهة إجراءات الاحتلال، واختفت مظاهر معالجة خاصة بالمجتمعات المرتاحة. لذلك كل الإصلاحات التي أتت بها حكومة »أبو مازن« دمرت بإعادة الاحتلال، ولم يعد المرء قادراً على تمييز ما تحقق من إصلاحات.

لكن هذا الإصلاح نحن لا نخافه حتى لو التقى مع المطالبة الخارجية ، المهم أن ننفذ ما يحتاجه شعبنا. كلنا في المجلس نتفق أن الإصلاح هو إحدى المهام الرئيسية الأساسية، ولكن هذا لا يتم مباشرة من المجلس، وإنما نجيد الرقابة على ما يجري.

## حجب الثقة

*تقدمت مجموعة من »التشريعي« بعريضة لحجب الثقة عن حكومة »أبو مازن«، ومجموعة أخرى بعريضة ضد حكومة الطوارئ، ما هي الدوافع والأهداف في الحالتين؟

### محمد الحوراني

–أداة حجب الثقة بحد ذاتها أداة برلمانية يمكن استعمالها في أي وقت. استعمالها مقبول ومطلوب. ربما من طلبوا حجب الثقة في العريضتين هم غالبية الاسماء . لكن الأسباب مختلفة. بالنسبة لحكومة الطوارئ كان هناك رفض من حيث المبدأ لتشكيل حكومة طوارئ بالنسبة لحكومة »أبو مازن«، كان السبب له علاقة بتحفظات على سياسة حكومة »أبو مازن«. أنا الآن أسأل كل الطيبين الذين تظاهروا لموضوع الأسرى لماذا لم يتظاهروا اليوم. أيام حكومة »أبو مازن« تحقق القليل. لكن الآن لا يتحقق شيء.

### عبد الجواد صالح

–بالنسبة لـ»أبو مازن« بصراحة أقول إن البعض سمعوا مواقف غير صحيحة عنه، لذلك عمل هذا البعض ضده، وهناك آخرون عندما سمعوا خطابه في العقبة حيث قدم للإسرائيليين أشياء لم يكن لازماً أن يقدمها. أنا شخصياً كان رأيي أن يجري نقاش مع »أبو مازن« دون إثارة إشكالات. ولم يكن صحيحاً أن يحيل رئيس المجلس التشريعي في حينه أحمد قريع خطاب »أبو مازن« إلى لجان في المجلس، هذا غير صحيح، كان يجب أن يتلى على المجلس ويناقش وفي النهاية يمنح الثقة أو تحجب عنه.

### عباس زكي

–»أبو مازن« وضع مختلف، كانت هناك مخالفة أساسية للقانون الأساسي لأنه كان يريد أن يأخذ صلاحيات الرئيس لوزير الداخلية، وهذا قرار أميركا وإسرائيل. ونحن نرفض ذلك، نحن لدينا قانون يعطي وزير الداخلية الشرطة والوقائي والدفاع المدني، وما طالبه »أبو مازن« كل شيء، وهذا مخالف للقانون الأساسي. ثم إن القانون لا يمنح لرئيس الوزراء أن يفوض أحداً تفويضاً دائماً. وبالتالي، عندما قال »أبو مازن« إنني وزير داخلية وفوّض محمد دحلان قضى على نفسه وعلى دحلان لأن هذا مخالف للقانون. وبدا الأمر كأنه عملية استيلاء على السلطة. الخلاف أيضاً كان أننا لا نريد الأمن أن يكون بيد شخص ولا وزارة الداخلية. وأنا قلت في الفضائيات إذا كان رئيس الحكومة يريد أن يكون أكبر من الرئيس المنتخب فهذه كارثة، فاستحداث هذا المنصب لا يعني إلغاء الرئيس المنتخب، ولا ينبغي على من يحاصرونه في المقاطعة أن يتلذذوا ويتوهموا بأن البديل أصبح جاهزاً، فأبو عمار كلما حوصر تمدد في أدمغة الشرفاء وقلوب البشر. فهو لم يأتِ على دبابة، ولا هو ابن لأميركا وإسرائيل حتى تنجح عملية حصاره، إنه قائد بدأ من الخنادق لا يستطيع أحد الغاءه.

ثبت أن أميركا بلد المؤسسات لا تحسن التعامل معنا وفقا لمعلومات، وإنما تتعامل معنا كعشائر، وتفكر بأن اختراقنا سهل. وما داموا ينظرون لنا بهذه الطريقة فلن ينتصروا علينا. ومن يراهن على إحداث خرق في الجدار الفلسطيني وإيجاد عملاء له بيننا فإنه سيفشل، فلسطين لا يبقى فيها إلا الأكثر وفاء وشرفاً وجذرية، وفيما عداهم مؤقتون وعابرون.

من قتل حكومة »أبو مازن« أميركا وإسرائيل من خلال حجم الترحيب، ومن خلال خطابه المبتذل في العقبة. وهنا أقول أن »أبو مازن« محصن كعضو لجنة مركزية، ولنا تاريخ معه وحاشا لله أن يكون في الموقع الخطأ، ولو أعطوه أي شيء لقلنا إن خطابه في العقبة بمثابة »تمسكن حتى تتمكن« ولكنه تمسكن ولم يتمكن من شيء.

كما أن إسرائيل لم تكن تريد أن يدخل »أبو مازن« البيت الأبيض، وهي لا تريد أي شخص مقبول أميركياً لأنها لا تريد شريكاً. وقد أكون أنا المغضوب علي أميركياً أقرب لها من المقبول أميركياً، فعلاً لأنها لا تريد شريكاً.

# «مقهى الصعاليك»

## بيت المثقفين الفلسطينيين

**محمد سليمان ***

ربما كان سر أبدية الحياة أن كل شيء فيها متراصف ومتقاطع، وأن ديناميتها السرمدية مستمدة من لا محدودية أهليتها في التفاعل والتواصل. فالقديم جد الجديد قبل أن يكون أبيه. والجديد حفيد القديم قبل أن يكون ابنه. والمعضلة الحقيقية في كل هذا أن تعترف الحواضر بشرف نسبها إلى الأوابد، وإذا كانت واهنة الصلة به أن تبحث عن الحبل السري الذي يربط بينهما، وإذا كانت واثقة من قرابتها له أن تبحث عن وشائج اتصال هذه القربى وأواصر ديمومتها بما يراكم ثخونة جذر النسب فيجعل منه (قرمية) راسخة في أرض خصبة، مشرئبة الأغصان والفروع النضرة التي لا تعبر إلا إلى السمو امتداداً وتطلعاً، فتبقي على دم حياتنا حاراً متدفقاً ينساب في أوردة ترفض الدم المتخثر، فتوصل إلى ديمومتنا الدفء، وتظل صيرورتنا دفيئة توفر مناخ نمو الحياة الفلسطينية في كل الأزمنة والعصور.

سمعت عن «مقهى الصعاليك» في القدس، وذكر لي أنه هو «بيت المثقفين الفلسطينيين» خلال العهدين التركي والبريطاني، فتأكد لي بشكل أكثر أن مثقفي ذلك الزمن أعمق أصالة من مثقفي هذه الأيام الذين هم عاجزون عن أن يكون لهم «مغارة».

قررت التعرف على بيت المثقفين الفلسطينيين وتدوين ما أستطيع الحصول عليه من معلومات عنه كمساهمة في التعريف بأحد جوانب حياتنا الثقافية ورسم بورتريه لأحد معالم تشكلها المعاصر.

عزفت عن فكرة استدعاء التاريخ وآثرت تفضيل الذهاب إليه، والحديث من واقع المكان مع عمق الزمان عن خبر الإنسان. وكان ذلك، وكنت في عين المكان.

أنه مقهى صعاليك! ولكن هل المثقفون هم الصعاليك؟

المثقفون رواد حركة النهضة ورجال الإصلاح والمؤسسون لثقافتنا وحياتنا المعاصرة. وهم طليعة الأمة ونخبتها وعليتها فكيف بهم «صعاليك» كما يسمون أنفسهم ولا يأبهون لذلك؟! وكيف هو «مقهى الصعاليك» يسمى أيضاً «بيت المثقفين الفلسطينيين»؟!

إنها تضادية شكلانية في اللفظ، وربما كانت توافقية في المضمون، أو لم يكن «ابن السلكة» من أشعر الشعراء، ومع ذلك فقد كان صعلوكاً؟!

يقول المحامي إبراهيم قندلفت في رسالة بعث بها إليّ بتاريخ ٢٠٠١/٩/٩: كنت في الستينيات أعمل في الصحافة كمندوب خاص في القدس لجريدة البلاد التي كان يصدرها عبد الله العيسى. وقد زرت المقهى وكتبت تحقيقاً عنه ونشرته الجريدة في عددها الصادر بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٠، ومما جاء فيه: «في القدس مقهى عريق في قدمه وفريد في نوعه ووجوه زواره، ويقع ملاصقاً لسور المدينة عند باب الخليل. ويخيم عليه دائماً جو خيالي شاعري».

كان الندوة المفتوحة للصحافيين والشعراء والمثقفين، وقد تأسس في العام ١٩١٧، وكان ملتقى الأدباء والمثقفين وضيوفهم. وقد أطلق عليه الأديب الكبير خليل السكاكيني اسم «مقهى الصعاليك»، وقد ذكر ذلك في كتابه «كذا أنا يا دنيا».

كان الصعاليك هم مجموعة مثقفي البلاد الذين كان يطلق عليهم السكاكيني لقب «الشلة»، مثل إسعاف النشاشيبي، وخليل بيدس، ويوسف العيسى، ونجيب نصار، وإيليا زكا وغيرهم، وكان من فكاهياته على هذا الصعيد أنه وضع دستوراً لهم أسماه «دستور الصعاليك»، وقد حدد بموجبه شروط عضوية الشلة التي يجب توفرها في المتقدم للحصول عليها. وكان من بينها أن لا يطلبوا لغيرهم طلبات إلا إذا كانوا ضيوفهم، وأن لا يقبلوا تضييف أحد لهم. وكان من شروط العضوية أن يقبل الأعضاء الجدد على طريقة جلوس الشلة في المقهى والموافقة على أساليب أحاديثهم ونكاتهم وطرائفهم والمشاركة في شرب النارجيلة».

وتقول المراجع التاريخية أن الشهرة الخارجية التي كان يتمتع بها المقهى جعلت منه عنواناً لتراسل الأدباء والمثقفين العرب مع نظرائهم الفلسطينيين، وبخاصة بواسطة الحجيج الذين كانوا يجلبون معهم بعض الجرائد والمجلات والكتب الثقافية والأدبية من البلدان العربية، وكذلك أخبار الأدباء والأدب في المدن التي قدموا منها.

ويقول يعقوب يهوشع في كتابه «الصحافة العربية في فلسطين» أن مقهى الصعاليك كان المضافة التي يستقبل فيها الأديب خليل السكاكيني ضيوفه. وكان إذا أتاه ضيف لا يأخذه إلى بيته، وإنما «يجُرّه» إلى مكان بعينه في المقهى، حيث يجلس الضيف مع الشلة فيتعرف على من لا يعرفه منهم ويتعرفون عليه. وقد كان هذا الأمر لا ينطبق على ضيوف السكاكيني من الفلسطينيين فحسب، وإنما من العرب أيضاً. وقد ذكر أنه قد استضاف عدداً كبيراً منهم فيه، وكان من بينهم: أحمد زكي باشا، وخليل مطران، ومعروف الرصافي، وغيرهم.

ذهبت إلى حارة النصارى في القدس، وقد قررت أن استطلع حال المكان في راهنية الزمان، وأن أبحث عن تفاصيله من عيانيته لأطابقها مع تلك المشتمل عليها في البورتريه المتخيلة لهذا المكان.

التقيت صاحب المقهى الجديد أبو عيسى وهو غير أبو ميشيل المختار عيسى الصلة برغم أن الأول هو ابن الثاني، وأن كلاً منهما هو صاحب مقهى ومختار الطائفة الأرثوذكسية في القدس. وأما المكان فيبدو أنه لا زال على ما يذكر عنه من وصف له سوى ازدياده قدماً «وتعتقاً» يقيه من بلوغ الشيخوخة.

سرت في ردهات المكان وأركانه، وعلى الرغم من اكتظاظه بالناس، فأنني لم أرَ أحداً منهم أيهم لم يكن من «الشلة»، ولأن صورة السكاكيني كانت تنتصب أمامي في كل قرنة وزاوية «تؤنبكم» من خلالي وتؤنبني أيضاً.

على عتبة الباب تخيلته بل رأيته يميل طربوشه الأحمر إلى اليمين ويمشي بخيلاء ويُدكّ بقدميه الأرض كما لو أنه في عرض عسكري، ويمسك بيده اليمنى مسبحة صفراء وينهرني قائلاً: إلى أين؟! فأجيبه: إلى محراب ذكراك. فيهز برأسه ويقول ساخراً: بعد كل هذه السنين من النسيان والجحود. حرام عليكم أيها الأبناء والأحفاد، أيتها البنات والحفيدات من مثقفي ومثقفات فلسطين. لن يكون لكم تاريخ بدوننا.

أحاول أن أتدخل مذكراً بأن آثاره قد جمعت وقد كرّم بأكثر من طريقة فيزمجر غاضباً: وماذا عن الآخرين. وهل هذا يكفي؟! لا تكتمل الذاكرة إلا بذكر المكان، ولا يتأصل التاريخ إلا بانتسابه للمكان.

لقد شعرت أنني أقف قرب المذبح، وكانت أصوات الشلة تنبعث كتراتيل من الزوايا والمنحنيات تستغفر للسياسة وتصلي للثقافة. والأمة ستبقى حية ما لم تُقرّط في ثقافتها.

تحت وطأة الإحساس الرومانسي الذي تملكني، مَيزت من هو صاحب المقهى متري عيسى الطبة، «فتحركشت» به ممنياً النفس بأن لا يبخل عليّ بذكريات المكان. ولكن المختار قلب خلقته وقطّب حاجبيه، وقال: إيش بدك... شو. أنا مش فاضي. ولم يشفِ غليلي في شيء مما أريد.

لقد فجعتني الوقائع عندما وجدت أنه لا يعرف المكان أحد بين المنتسبين إلى الطبقة الثقافية في البلاد، وذلك لأسباب تتصل بالتصاقهم بالنص، واغتراب النص عن الإطار المكاني له.

لقد أكدت لي المتابعات أن عدم الاكتراث بأهمية المكان ودوره الثقافي من قبل البعض، وكذلك التقييم القاصر للبعض الآخر قد ألحق غبَشاً بسمعة المكان ومكانته الثقافية، ولكنها لم تفقده أهليته كمنتدى للصحافيين وكبيت للمثقفين الفلسطينيين، وكملتقى تخرج منه الشعراء والأدباء والوزراء والقيادات السياسية والأدبية والحقوقية والاجتماعية ورجال الحكومة وقادة الأحزاب والمنظمات النقابية والمهنية.

و«مقهى الصعاليك» الذي يحتل زخم الحضور ولكن في بواطن الكتب وبعض الصدور، هو مهدد بالموات وفق أية كيفية سيؤول إليها، فهل أدركت المستويات المسؤولة في القدس الفلسطينية أن في ذلك احتقاراً لتاريخ انطلاقة الثقافة الفلسطينية واستمرارية ديمومتها، وهذه الثقافة لا تستحق ذلك أبداً وأن المسؤولية تستدعي التدخل لترميم اعتبارية المكان وصون مكانته كأحد المعالم الثقافية وبصفته «بيت المثقفين الفلسطينيين»، فهل أضطلع الناس بمسؤولياتهم؟!

* كاتب وباحث فلسطيني

## تقرير التنمية الإنسانية العربية

# أين نحن من أزمة المعرفة في ال

**خالد اصليح ***

يبني تقرير التنمية الإنسانية العربية في عدده الثاني الذي صدر مؤخراً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على نتائج التقرير الأول الذي صدر صيف العام الماضي. وكان التقرير السابق قد أشار إلى وجود ثلاث نواقص أعاقت المسيرة التنموية في العالم العربي، وتمثلت في النقص في الحريات، وتمكين المرأة، والمعرفة، ما كان له آثار خطيرة على الأداء الاقتصادي في العالم العربي مقارنة مع الدول والمناطق الأخرى في العالم. أورد التقرير أن المواطن العربي يحتاج إلى ١٤٠ سنة ليضاعف دخله، بينما المواطن في مناطق أخرى مثل شرق آسيا أو الصين يضاعف دخله في غضون عشرة أعوام. ويتوقع لهذه الفجوة الاستمرار في التصاعد في ضوء التدهور المستمر في الإنتاجية، ولا سيما إنتاجية العامل. ومن جانب آخر، فإن إجمالي الناتج المحلي للبلدان العربية مجتمعة مع نهاية القرن الماضي لم يتجاوز حوالي ٦٠٤ بلايين دولار، ليبقى عند مستوى الناتج المحلي لدولة مثل أسبانيا مع فارق طفيف.

ومن مجمل الحقائق التي أوردها التقرير في شرحه لأبعاد هذه النواقص أننا في المنطقة العربية الأقل حرية والأكثر تخلفاً من ناحية المشاركة السياسية مقارنة مع المناطق الأخرى في العالم. أما بالنسبة لواقع المرأة عندنا، فقد كشف التقرير أن النساء العربيات لا يشغلن أكثر من ٥,٣ في المائة من مقاعد البرلمانات، مقابل ١١ في المائة للنساء في أفريقيا، و١٢ في المائة في أمريكا اللاتينية، وتبقى نسبة الأمية بين النساء العربيات (٥٠ في المائة) هي الأعلى في العالم، ما أدى إلى حد كبير في تأنيث الأمية والبطالة والفقر.

أما واقع المعرفة في المنطقة العربية فقد جاء في ذيل القائمة قياساً على العالم كله. ويؤكد واضعو التقرير أن «نسبة انتشار أجهزة الحاسوب الشخصية ٢,١ في المائة فقط، ونسبة مستخدمي الإنترنت في العالم العربي تصل ٦,٠ في المائة. أما الاستثمار في البحث العلمي، فيصل إلى ٥,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، أي أقل من ربع المتوسط العالمي». والاستثمار السنوي في التربية والتعليم يصل إلى مائة دولار للفرد مقارنة مع ألف دولار للفرد في الغرب. ويبين التقرير أن نسبة الاستثمار في التربية والتعليم قد تراجعت من ٢٠ في المائة في الثمانينيات إلى ١٠ في المائة فقط في العام ٢٠٠٠.

### واقع المعرفة في العالم العربي

تضمن التقرير الجديد تحليلاً مفصلاً لواقع المعرفة في هذه البلدان، فاستعرض واضعو التقرير وسائل إنتاج المعرفة، ومجالات استخدامها وطرق نشرها. وختم فريق الباحثين العرب الذين قاموا بإعداد التقرير بتقديم استراتيجية جديدة من أجل بناء مجتمع معرفي في العالم العربي يقوم على حرية التعبير والحكم الصالح ونشر التعليم وتوطين العلم والبحث العلمي والانتقال من استهلاك المعرفة واستيرادها إلى إنتاجها وتعريبها. وينوى معدو التقرير الدوري استعراض النواقص التنموية الأخرى في تقاريرهم المقبلة.

يعرف التقرير الثاني مجتمع المعرفة بأنه «ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية. ومن وجهة نظر واضعي التق «أصبحت المعرفة وبصورة متزايدة، مح للتحولات الاقتصادية والاجتماعية. وثم قوية بين اكتساب المعرفة والقدرة الإ للمجتمع. وتتضح هذه الصلة بأجلى ص الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة الع تقوم على الكثافة المعرفية العالية، وتحدد الدولة على المستوى العالمي.»

ومن أجل بيان حال المعرفة في المنطقة أمعن التقرير النظر في نشر المعرفة وإ وأورد في التقرير أن عمليات نشر المعرفة ق بأشكالها المختلفة (التنشئة والإعلام وا تواجه صعوبات عدة من أهمها قصور ا والتضييق عليها، وبالتالي عجزها عن تهـ المناسب لإنتاج المعرفة. تشير الدراسا أكثر أساليب التنشئة انتشاراً في الأسر هي أساليب التذبذب والتسلط والحماية ما يؤثر على نمو الاستقلال والثقة بالنفس الاجتماعية. أما وسائط التربية والتعليم ضعيفة وغير عصرية لعدم توفر ر لتطويرها، ما يؤدي إلى عدم حماس الطا تعليمهم، وبالتالي تراجع الإنتاج المعرفي

أما فيما يتعلق بوسائل الإعلام كوس للمعرفة وجد التقرير أنها لا تزال تعاني مو والقصور، على الرغم من الحركة الواع الحياة الإعلامية بعد ظهور القنوات الفض شجعت الحوار والنقاش، وصارت منابر الرأي العام القائم على التعددية. فعدد في البلدان العربية يقل عن ٥٣ لكل ٠٠٠ مقارنة مع ٢٥٨ صحيفة لكل ١٠٠٠ مـ البلدان المتقدمة، علاوة على ذلك لا تزال الصحافية تتعرض لانتهاكات واضحة، لا المتعلقة بالراديو والتلفزيون.

أما الترجمة في البلدان العربية فلا تز بالركود والفوضى. إذ تشير الإحصاءات أن متوسط الكتب المترجمة بلغ ٤,٤ كتاب ل من السكان في الوطن العربي، مقابل ٥١٩ المجر و٤٢٠ كتاباً في أسبانيا لكل مليون مـ

ومن جانب آخر، شرح واضعو التقرير ركود إنتاج المعرفة في مجالاتها المتعددة، البحث العلمي، إذ يشكو البحث العلمي في مجالات البحث الأساسي، وشبه ع الحقول المتقدمة مثل تقنية المعلومات وال الجزئية، ويعاني البحث في المنطقة العـ غياب الدعم المؤسسي له، إذ لا يتجاوز إنفـ على البحث العلمي ٢ في المائة، ويدفع أغل وأجوراً. إضافة إلى ذلك، يعاني البحث من انخفاض أعداد العاملين فيه؛ فلا ب العلماء والمهندسين العاملين في هذا المـ ٣٧١ لكل مليون من السكان مقارنة مع متو يبلغ ٩٧٩ لكل مليون. وأورد التقرير حوالي ١٥٠٠٠ طبيب قد هاجروا من العال

فلسطين على خارطة المعرفة العربية

أما حال نشر المعرفة وإنتاجها في مـ الفلسطيني، فهو ليس بأحسن حال من د العالم العربي. فالتنشئة عندنا امتداد لتلك في المجتمعات العربية، والتي كما أسلفنا التردد والقمع والحماية الزائدة التي تكو سلبية واضحة في قدرة الأبناء على تعز بأنفسهم. ناهيك عن قمع الاحتلال الإسر يترك من آثار سلبية في تكوين شخصية القادمة. أما وسائل الإعلام الفلسطينية، الحد الأدنى من دورها المطلوب، فلا تقد

ة الثاني:

## لعالم العربي؟

قرير فقد
حركاً قوياً
مة رابطة
تاجية
سورها في
عالية التي
تنافسية

العربية
إنتاجها.
في المنطقة
لترجمة)
لإمكانات
يئة المناخ
ت إلى أن
ة العربية
ة الزائدة،
والكفاءة
، فلا زالت
رأس المال
لاب لإتمام
ي.
يلة نشر
ن الضعف
ضحة في
سائية التي
لتشكيل
الصحف
١ مواطن
واطن في
الحريات
سيما تلك

زال تتسم
ت المتوفرة
كل مليون
ً كتاباً في
ن السكان.
ر جوانب
ولا سيما
من ضعف
غياب في
يولوجيا
ربية من
اق الدولة
به رواتب
العلمي
يزيد عدد
جال على
سط عالمي
أيضاً أن
م العربي.

جتمعنا
نظيره في
ت السائدة
تقوم على
ن لها آثار
يز ثقتهم
ائيلي وما
ة الأجيال
فلا تؤدي
دم النافع

من المواد الإعلامية. ومحطات الإذاعة المحلية، وإلى حد كبير، تكرر ذاتها في التنافس في تقديم ألوان الموسيقى الهابطة والخالية حتى من الذوق الفني. أما تلفزيون فلسطين، فلم يتجاوز جمهور مشاهديه في فلسطين عن ٣٠ في المائة من الجمهور الفلسطيني، لعدم قدرته على تقديم المادة الإعلامية المفيدة التي يطلبها جمهور المشاهدين. ومن ناحية أخرى، يبقى تلفزيون فلسطين يمثل وجهة نظر السلطة الرسمية ويلغي وجهات النظر الأخرى؛ فالنشرات الإخبارية فيه تقتصر على سرد لبيانات مؤسسات السلطة الرسمية، ولا تساعد المشاهدين في بناء وجهات نظر من الأحداث المختلفة، لذلك يلجأ المشاهدون إلى المحطات الفضائية الأخرى التي توفر مثل هذه الفرصة.

أما مراكز البحث التي تعاني من ضعف شديد في مواردها البشرية والمادية، فلا زال اللون السياسي يلعب دوراً مهماً في تعيين الأشخاص القائمين عليها. ومن ناحية أخرى، تقوم إدارات بعض هذه المراكز البحثية بتطويع برامجها البحثية مع رغبات مجتمع المانحين من أجل الحصول على التمويل بغض النظر عن أهمية البرنامج للمجتمع. أما مثقفونا، إلا من رحم ربي، فقد تخلوا عن دورهم في نشر المعرفة والقيم، واقتصر سعيهم على تحقيق مشاريعهم الشخصية. على سبيل المثال، أساء الكثير من أساتذة الجامعات لمهنتهم عندما اتخذوا هذه المهنة وسيلة لجمع المال والثروة بدلاً من زرع القيم المعرفية والأخلاق العلمية في نفوس طلابهم ونشرها في المجتمع. والجامعات عندنا تتنافس فيما بينها في طرح برامج للدراسات العليا على الرغم من قصور إمكاناتها المادية والبحثية. ويأتي هذا التنافس على الطلبة لإيجاد حلول للمشاكل المالية التي تعاني منها جامعاتنا، ما تسبب بتدهور نوعية التعليم المتوفر لهؤلاء الطلبة وقدرتهم على مواجهة تحدياتهم المهنية بعد التخرج وإنتاجيتهم بعد الالتحاق في سوق العمل.

إن تخلي أصحاب المعرفة، من مؤسسات وأفراد، عن أدوارهم قد تسبب بانتشار القيم السلبية مثل غياب النزاهة، والمسؤولية، وانتشار الفساد الاجتماعي والأخلاقي، وأمراض أخرى لا مجال للخوض فيها في هذا المقال. وكما يشير التقرير أصبحت القيمة الاجتماعية العليا تنحصر في الثراء والمال بغض النظر عن الوسائل المؤدية إلى ذلك، ما أدى إلى غياب الإبداع والنشاط الإيجابي الفاعل والعقل النقدي.

### ما العمل؟

ومن أجل مواجهة تفاقم هذه الأزمة لا بد من مراجعة نقدية شاملة لكافة عناصر الأداء الفلسطيني لتحديد جوانب الخلل، وتحديد الوسائل الكفيلة بإصلاحها. لا أن يقتصر الإصلاح في مجالات شاركت عناصر خارجية في تحديدها، مثل إدارة المال العام، وتمكين اقتصاد السوق وغيرها من البنود، التي تعمل مؤسساتنا الحكومية بكافة مستوياتها على تنفيذها بكل جد على الرغم من كل العوائق. إلا أن هذا النوع من الإصلاح يبقى في إطار «كلمة حق يراد بها باطل»، وحتى يكون الإصلاح جاداً ذاً مغزى لا بد أن يطول مؤسساتنا العامة والخاصة والأهلية، بما في ذلك مؤسسة الأسرة والمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام حتى يعود للإنسان الفلسطيني بريقه وإبداعه. ومن أجل أن يشارك الجميع في هذه الدعوة، فليبدأ كل منا بإصلاح نفسه ومحيطه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

* باحث اقتصادي

# الإعلام وتعليب الرأي العام

## (القابلية والتحديات)

**تيسير مشارقة ***

بعد الحادي عشر من سبتمبر والانشغال الأميركي بملاحقة الأصوليين من القاعدة و«الإرهابيين»، انشغل الإعلاميون من جانبهم بمصير وسائل الإعلام التي تعرضت لأشرس حملة في التاريخ الأحدث. فقد أصاب الإعلام ما أصاب «الإرهاب» من ضربات موجعة تكاد تضع مئات علامات الاستفهام على مصير الإعلام الحر و«نظرية حرية الإعلام الأميركية»، وعلى نظرية «المسؤولية الاجتماعية» للإعلام التي نمت وترعرعت في الولايات المتحدة.

بدأت الدول جميعاً في الأرض كلها تعد كلمات الأقوال والتصريحات وتضع حرية الكلام تحت المجهر في ظل الحملة الشعواء لملاحقة الإرهابيين في عقر دارهم. وأصبحت مقولة «التحريض على العنف والإرهاب» توصم كل من يقول «لا» للغطرسة أو يمتعض من الانفلات اللاعقلاني لمتاهة الحرب.

دخلت الشعوب والحكومات في الحوصلة أو الصدفة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ والتحوصل ازداد انطباقاً أكثر بعد الإعلان السافر بالرغبة في غزو العراق، ومعاقبة ثالوث الشر (العراق، إيران، كوريا الشمالية). فالتلويح الأميركي وتلاه البريطاني بعصا الحرب الغليظة، جعل الدول المصابة بمرض الإرهاب ترتعد خوفاً، وهذه الهراوة الغليظة لم تترك أحداً من خطرها حتى وصل الرذاذ أوروبا الليبرالية (فرنسا وألمانيا)، وأصبح، بالتالي، من ليس مع «حملة أميركا ضد الإرهاب» مريب ومرتاب به.

لقد استخدمت النظم السياسية الكبرى ماكينة الإعلام في تحقيق أغراضها. ومن أساليب الهيمنة والسيطرة الإعلامية وآليات تصنيع الرأي العام، نذكر:

الأسلوب الأول: الإغراق، فقد قامت الوكالات العالمية الكبرى، وشبكات التلفزة العالمية والصحف الكبرى بإغراق العالم وإمطار الشعوب بأهداف الحملة ضد الإرهاب في أفغانستان والعراق، بحيث عرف القاصي والداني، الصغير والكبير أن هناك «قوى خير» تحارب «قوى الشر» حسب الألعاب الإلكترونية التي يعرفها الأميركيون والأوروبيون ووصلنا رذاذها. ووصل الأمر بتهديد دول وشعوب آمنة بحجة أو بأخرى، لأنها آوت أو موّلت الإرهابيين. ووفق هذا الأسلوب، «لم يعد هناك من هو آمن» و«الكل مستهدف» أو «سيصيبكم طرطوشة، إذا لم ..» أو «إما أن تؤيدونا أو تخسروا ...». وصار على الفلسطينيين، إذا أرادوا السلامة، القبول بالتعايش مع الاحتلال. وصارت النبرة الإعلامية تردد هذه المقولة حتى يسلم الشعب الفلسطيني وقيادته من بطش الاحتلال.

الأسلوب الثاني: كلمة اليوم، هذا الأسلوب أشبه بـ«حكمة اليوم» التي تظهر في الصحف اليومية، ووفق هذا الأسلوب، تضع النظم السياسية الكبرى «الأمر اليومي»، كما أوامر الجيوش، لوسائل الإعلام.

فمثلاً، يطلق الزعيم بوش كلمة يقول فيها إن صدام تعاون مع بن لادن، فتبدأ جميع وسائل الإعلام بالزعيق والتطبيل على نغمة الأمر اليومي حتى يأتي «الأمر الذي يليه». ومثال آخر عندما يقول بوش أن الرئيس الفلسطيني «ياسر عرفات لم يعد شريكاً في عملية السلام» لتبدأ وسائل الإعلام العالمية بترداد هذه المقولة باعتبارها نصاً مقدساً.

وأتقنت وسائل الإعلام الكبرى، هذين الأسلوبين بجدارة، فوكالات الأنباء الكبرى، التقطت كل همسه في الموضوع الساخن وروجت لها على رأس الصفحة، فالوكالات الكبرى العالمية (رويترز، وأسوشيتدبرس، يونايتدبرس انترناشيونال) باعتبارها جزءاً من «سياسات القوة» (power politics) وتلتقي مصالحها مع السياسات الخارجية للدول الراعية لها، أدت واجبها على أكمل وجه في متابعة السياسيين والتصريحات التي تقف مع أو ضد، وقسمت العالم إلى قسمين، جبهتين، ضدين، معسكرين: معسكر ضد الإرهاب، ومعسكر في الخندق الآخر.

والسؤال الذي يطرح نفسه تلقائياً، في ظل القيود التي كبلت وسائل الإعلام الوطنية و«الأوامر اليومية» للوسائل العالمية، ماذا حل بالرأي العام العالمي؟ لقد تشوّه في المرآة المشوهة التي طرحتها الفضائيات والإعلام العالمي بما فيه الإنترنت الذي أخضع للرقابة بقرارات «أشبه بالعرفية». ولم نعد نعرف ما هو الرأي العام؟! هل هو الكامن، الظاهر، الصامت، المعلن؟ ... أم الأكثرية والأغلبية التي تديرها السياسات والنظم الديمقراطية بجدارة؟

صار من السهل على المحللين والمنظرين في حقول الإعلام والاتصال وعلم الاجتماع إلقاء اللائمة على وسائل الإعلام في تحليل الظواهر وآليات التأثير. ولكن المعروف أن التأثير متبادل بين الطرفين، ففي نظرية «ترتيب الأولويات» يقوم الناس بوضع أجندة الإعلام كما يقوم الإعلام بوضع أجندتهم.

ولكن السؤال الجديد، هو: من هم هؤلاء الناس الذين يضعون أجندة الإعلام في ظل التمركز الهائل لوسائل الاتصال، وعندما أصبحت وزارات الدفاع في الدول الكبرى هي التي تدير الإعلام العالمي، ويهيمن أباطرة إعلام بعدد أصابع اليد الواحدة على ٨٠٪ من وسائل الإعلام العالمية.

أعتقد أن الإعلام لا يصنع ولا يعلب الرأي العام فحسب، ولكن «الرأي العام الحقيقي» مغيّب أو غائب في بوتقة «الأغلبية الصامتة» التي تقودها عالمياً حركات ضعيفة ذات صبغة يسارية أو سلامية كالخضر، أو معارضي العولمة، وغيرهم.

والذي يعمل في حقل الإعلام يرى أن الحقل الذي يعمل فيه «يحاول» قدر الإمكان دون طائل في التأثير على الرأي العام الذي «تتجاهله» القوى السياسية المهيمنة والمسيطرة.

من يستطيع قول كلمة «لا» في ظل وجود «طغمة» سياسية متجبرة تسيطر على صنع القرار السياسي والعسكري.

الإعلام يحاول تأدية واجبه على أكمل وجه، ويحاول كشف لبس الأحداث والتطورات. نقول «يحاول». وبالإضافة إلى هذه المحاولات المتعثرة تقوم وسائل الاتصال والإعلام بوظيفة صنع «الأنموذج». وهذا هو سبب نجاح العديد من رجالات الكون، في بحر «الكونية والعالمية»، فمثلاً، ذكرت السيدة جودي وليامز، وهي منسقة اللجنة العالمية لحظر الألغام البرية، وهي منظمة غير حكومية تدعو إلى نظام أمن عالمي، ومقرها الولايات المتحدة، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، ذكرت أن سر نجاحها في تجاوز العقبات ومعارضة الولايات المتحدة لها والقوى المتنفذة المتحالفة معها كان البريد الإلكتروني ووسائل الإعلام؛ التي رفعت رؤيتها وحلمها إلى الشمس والعالمية.

بالإضافة إلى ما سبق، نجد أن وسائل الإعلام والفضائيات استطاعت خلق ما نطلق نحن عليه «النخب العالمية» من خلال عملية التشبيك للعالم بأوتوستراد معلومات سريع (الإنترنت) وكوكبة من الأقمار الصناعية في مدارات تقذفنا ليل نهار بما هو جديد.

ونضيف بأن وسائل الإعلام، بمساعدة هذا التشبيك جعل الدول أكثر قدرة على ملاحقة المجرمين، وسهل على أميركا نفسها مهمة «محاربة الإرهاب»، وأصبح بالإمكان ومن خلال هذه الوسائل التنويه إلى المخاطر العالمية التي تهدد البيئة.

كما لعب الإعلام دوراً في «أفول السيادة» ونقلت السلطة والرقابة من الحكومات إلى المؤسسات الأهلية، فحول الإعلام الدول إلى «خردة».

تجهد وسائل الإعلام نفسها من أجل كسب رضى الجمهور قدر الإمكان، وتبحث عن المبررات لكسب حواسه. فالتنافس الشديد يدفع الكثير منها إلى التجاوز الأخلاقي؛ فالناس تبحث عن شيء يعلمها بالحقائق، وينقلها من واقع معاش إلى آخر افتراضي، خارج العقل والواقع أحياناً. فليس غريباً انشغال الشباب بعالم الإنترنت، ونلحظ أن الشباب يلجأون إلى التواصل، في ظل الظروف الصعبة، من خلال الإنترنت.

لقد أصبحت الشبكة العنكبوتية العالمية وخدماتها العالمية بوابة الانطلاق إلى رحاب العالم الحر بالنسبة للشعوب المنغلقة والمسيطر عليها من حكومات متجبرة. وصار جهاز الكمبيوتر ميتاً بلا روح الإنترنت.

إذن، أصبحت وسائل الإعلام وأدوات الاتصال ضمائرنا التي دونها نشعر بالغبن. بها فتحنا أعيننا على التلاعب العالمي بمصائر الشعوب والأفراد. ومثال العراق صارخ.

فالإعلام بات يرفع الحكومات والدول ويهد عروش. فحكومة بلير عصفت بها ريح إعلامية شديدة قادتها البي بي سي.

ولندقق مثلاً بمصير حكومة الحريري الأولى التي سقطت نتيجة عدائها لوسائل الإعلام (السفير على ما نعتقد). وهذا كان مال «حكومة أبو مازن الفلسطينية» التي لم تستوعب باعتقادنا معادلة الإعلام واشتراطاته ... جدل الإعلام. ولم تستوعب اتجاهات الرأي العام الفلسطيني التي تقول إن من هو ضد القائد «أبو عمار» هو ضدهم. ومن هنا كانت الشعارات التي زيّنت ميدان المنارة وخاتمة شارع ركب التي تقول: الكل له وهو للجميع. أي بما معناه أننا لأبي عمار وأبو عمار لنا.

الإعلام قد يصنع وقد يبرمج ويفك برمجة العقائد والمذاهب والاعتقادات، ولكنه لا يعلب بالمفهوم الفابريكاتي السطحي. فالناس صارت تعرف وتحلل وتفكر، وإن كان فعلها ضعيفاً أحياناً، فإنها تمهل ولا تهمل.

شعور الفلسطيني بالغبن والضعف، قد يدفعه للاعتقاد بأن لوسائل الإعلام ضلعاً في مأساته، وإن كان في ذلك بعض الحق، فإن الإعلام ووسائل الاتصال منعت شطب الفلسطيني من المعادلة الشرق أوسطية، ومنعت طمس قضيته. فمقارنة بقضية الهنود الحمر في «قارة أميركا» الذين شطبوا تاريخياً بعيداً عن عين الكاميرا؛ استفاد الفلسطيني من وسائط الاتصال الحديثة في التعبير عن إرادته وطموحة، ويناصر القضية الفلسطينية الملايين في كل بقاع الأرض بفضل ملاحقة الأخبار والمعلومات عبر وسائل الإعلام العالمية.

فالإعلام أصبح قوياً وصاحب سلطة، أقوى من سلطة «المخيال» الذاتي المصنوع ميثولوجياً. صارت وسائل الإعلام هي التي تحيك مخيالات الناس عن أنفسهم وغيرهم وحتى عن أديانهم. المسألة هنا «من يلحق؟» «من يتابع؟» وماذا نريد نحن من وسائل الإعلام؟

رئيس دائرة الاعلام والتلفزة في جامعة القدس

# المجلس التشريعي وصراع المصالح؟

تيسير الزبري

بين الحين والآخر يوضع المجلس التشريعي الفلسطيني تحت الضوء، وتتناول مواقفه وسائل الإعلام الفلسطيني والعربي، وتراقبه بدقة القوى السياسية المشاركة في السلطة أو المعارضة. ولا شك في أن المجلس قد استطاع الخروج من الدائرة التي كانت قد حددتها له الاتفاقية الثنائية الإسرائيلية ? الفلسطينية في أيلول العام ١٩٩٥. وبرز دور المجلس في إثارة عدد من المسائل في ميدان الرقابة والمحاسبة، وشكل لجان تحقيق في عدد من المسائل التي مست الحقوق الديمقراطية للمواطنين، أو في الحفاظ على صحة المواطن (مساءلة وزارة التموين حول الطحين الفاسد)، ومن موقفه من تقرير الرقابة الأول، والاقتراب من نزع الثقة من إحدى الحكومات الفلسطينية.

تأثير الاتفاقيات الثنائية والصلاحيات المحددة للمجلس التشريعي الفلسطيني في عدة مجالات (التعليم، والصحة، والثقافة... الخ) والجمع ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أثرت تأثيراً كبيراً على دور المجلس، ومن المعلوم أن الفصل ما بين السلطات (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) هو أساس الحكم الصالح والنظام السياسي المستقر.

ودون أن نلقي كامل المسؤولية على الاتفاقات وآثارها السلبية على دور المجلس التشريعي، فلا بد أن نشير إلى أن تعطيل دور التشريعي، وعرقلة قراراته كان يتم بفعل أوضاع داخلية فلسطينية، وبفعل دور لمراكز قوى أرادت أن يكون الدور المناط بالتشريعي دوراً محدوداً، وشكلياً في أغلب الأحيان.

في محاولتنا لتناول الدور الراهن للمجلس التشريعي ومحاولاته للعب دور سياسي بارز لا بدّ أن نشير إلى أن القانون الانتخابي الذي أوصل نواب التشريعي إلى مقاعد المجلس يتحمل جزءاً من مسؤولية الأوضاع الراهنة، الأمر الذي يضع على قوى الضغط السياسي السياسية والأهلية مسؤولية تصحيح الوضع في مجال القانون الانتخابي الأمثل لأية انتخابات قادمة.

## محاولات للخروج من قيود الاتفاقيات، والوضع الداخلي

على الرغم مما سبق، ومن القيود التي كانت قد وضعت في وجه المجلس التشريعي، فإنه أخذ دوراً سياسياً مهماً في الحياة الفلسطينية داخل مناطق السلطة. في سياق الاستعراض السريع لإنجازات المجلس يمكن الإشارة إلى عدد من القوانين التي ناقشها والعديد من القوانين التي تم إقرارها مثل قانون الخدمة المدنية، وقانون المجالس المحلية، والقانون الأساسي، وقانون تشجيع الاستثمار، وقانون العمل وغيرها من القوانين. المواطن الفلسطيني لم يلمس أثراً كبيراً لهذه القوانين، ذلك أنه كان قد جرى تعطيل أو إعاقة لتنفيذ القوانين؛ ولذلك فالمجلس لا يحظى بشعبية واسعة لدى أوساط الرأي العام الفلسطيني.

من جانب آخر، فإن المجلس قد حاول أن يأخذ دوره الرقابي المفترض على أداء الأجهزة الحكومية، وقدم أسئلة واستفسارات إلى عدد من الوزراء، وناقش قضايا اقتصادية حساسة ومهمة؛ مثل قضايا الشركات العامّة المملوكة لأشخاص والتي لا تذهب وارداتها إلى وزارة المالية، كما ناقش قضايا المعلمين، والعمّال، وفعّل دور اللجان الاقتصادية والرقابة، واللجنة القانونية، ولجنة الموازنة وغيرها، كما شكل عدة لجان تحقيق، وقد توقف المجلس أمام تقرير لجنة الرقابة العام ١٩٩٦، وأصدر تقريراً مهماً، وتابع إمكانات وقف الاعتداءات على المال العام، كما طالب بإحالة عدد ممن وردت أسماؤهم إلى القضاء. ومرة أخرى نجد أن المجلس قد وصل إلى حائط لم يمكنّه من تنفيذ قراراته وتوصياته.

من الملاحظ أن قسماً كبيراً من أعضاء المجلس قد ابتعدوا عن أداء مهماتهم التشريعية، والرقابية وانتقلوا فعلياً إلى صفوف الحكومة والسلطة التنفيذية، لا بل إن بعضاً منهم قد مارس دور الناقد والمعطل لقرارات المجلس التشريعي لصالح السلطة التنفيذية والحكومة بشكل خاص. ولا شك في أن هناك من حاول تعطيل دور المجلس في الحياة السياسية الفلسطينية، والتعامل معه باعتباره موقعاً للتنفيس على الأجواء وليس باعتباره لاعباً أساسياً في المعادلة الفلسطينية، دون أن نستثني مما سبق وأشرنا إليه من قيود وتعقيدات وضعت أمام عمل المجلس ونظمتها اتفاقية أوسلو الأولى والثانية.

## حكومة طوارئ أم حكومة اتحاد وطني؟

موقف المجلس التشريعي من حكومة الطوارئ التي شكلها أحمد قريع (رئيس المجلس السابق) ينقل الدور الذي كان يؤديه إلى موقع آخر يلفت النظر؛ إذ أن المجلس (جماعة وأفراداً) قد تابعوا بدقة الحالة السياسية الفلسطينية في فترة حكومة رئيس الوزراء السابق محمود عباس، والعقبات التي واجهتها والتي أدت بها إلى الاستقالة، ولا شك أن أعضاء المجلس قد تابعوا حالة التبدل في رغبات السيد أحمد قريع من حكومة مصغرة، إلى حكومة عادية موسعة، ومن ثم إلى الإسراع في تشكيل حكومة طوارئ لمدة شهر. هذه التبدلات تقع في خانة الحالة السياسية التي تمر بها المسألة الفلسطينية. النقاشات التي تلت تشكيل حكومة الطوارئ انصبت على الجانب القانوني مثل: هل تعرض على المجلس أم لا؟ أو هل نطلق عليها اسم حكومة عادية (بعد توسيع قليل) ومن ثم تعلق الطوارئ كما هو القانون الأساسي؟ لم تتعرض مناقشات المجلس إلى مخاطر إعلان حكومة طوارئ، وطي ملف السعي من أجل حكومة وطنية موحدة ذات برنامج سياسي يمثل »إجماعاً وطنياً«.

يدرك أعضاء المجلس التشريعي أننا نواجه مرحلة مواجهة قاسية مع حكومة شارون تستهدف تصفية المشروع الوطني الفلسطيني برمته، كما يدرك أعضاء المجلس أن جبهتنا الداخلية مليئة بالمشاكل الاقتصادية ومن مظاهر الفراغ الأمني والسياسي، ومن مواصلة الخلل الإداري والفساد، وكم نحن بحاجة إلى دوافع تستهدف الإصلاح. فوق هذا كله كم نحن بحاجة إلى موقف إجماع أو شبه إجماع وطني لملاقاة كل استحقاقات المرحلة. فهل حصر الموضوع في تشكيل حكومة الطوارئ في الإطار القانوني هو الرد على كل استحقاقات المرحلة؟

## انتخاب الرئيس والمهمات العاجلة

المناقشات التي دارت من أجل انتخاب رئيس جديد للمجلس التشريعي تعكس إلى حدود كبيرة المأزق الفلسطيني الداخلي، وصراعات القوى داخل حزب الأغلبية. ربما كانت نتائج المواقف التي رافقت سقوط حكومة السيد محمود عباس ذات تأثير على انتخاب الرئيس القادم. المناقشات تسير باتجاهات شتى، وبعضها لا يستبعد إمكانية عودة السيد قريع إلى رئاسة المجلس في حال عدم تشكيله لحكومة ما بعد الطوارئ (الاحتمال وارد حتى كتابة هذا المقال). لكن معركة الرئيس تذهب بدور المجلس إلى مجالات أخرى بعيدة عن هموم المواطن، وهي لا تصب ? بالتأكيد ? في خانة إيجابيات المجلس، بل تشير إلى اصطفافات غير محمودة ولا علاقة لها بالمعاناة التي تواجهها كل فئات وطبقات الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال.

## الانشغال بالقضايا الملحة

إذا أراد المجلس بأغلبية، وبالقوى المعارضة المستقلة داخله أن ينتقل إلى مواقع وهموم الشعب، فعليه أن يتوجه بشكل جدي نحو تصحيح الخلل في أدائه ودوره السياسي، وأولى تلك الخطوات هي التخلص سريعاً من هذا التقليد المتمثل بإعلان حكومات طوارئ، وتجربة حكومة الطوارئ الأولى شاهد على حالة الشلل واللاجدوى.

المهمات العاجلة والدور الذي لا بدّ أن يأخذه المجلس هو السعي نحو حوار وطني شامل يستهدف الوصول إلى اتفاق سياسي على مهمات المرحلة، ووقف سياسة البرامج المتعددة والمتضاربة في أغلب الأحيان.

إن ذلك هو المدخل الصحيح والشرط الضروري لإقامة حكومة وحدة وطنية شاملة، والتخلص من محاولات تقليد الأنظمة الشمولية وسياسية تكريس الحزب الواحد، والحزب المقرر لإدارة الدول. نحن في غنى عن ضرب أمثلة قريبة أدت ببلدانها إلى مواقع لا تحسد عليها.

إن الوصول إلى »إجماع وطني« وحكومة وحدة وطنية هي المدخل الصحيح للبرنامج الوطني الموحد، والأداة الفعّالة من أجل إصلاح سياسي وإداري، وإلى وضع حد للفساد، والمحسوبية، والانفلات الأمني، ووقف التعدي على المواطنين، وأخذ القانون باليد بديلاً للقانون العام والقضاء العادل.

إذا ما وضع المجلس التشريعي دوره في سياق خدمة الدور الوطني العام، وابتعد أعضاؤه عن البحث عن مواقع الصدارة، والمنافع الوظيفية المتمثلة بالانتقال إلى مواقع السلطة التنفيذية، فلا بدّ من السعي الجاد لإيجاد قانون انتخاب ديمقراطي يقوم على أساس التمثيل النسبي ومراعاة التقسيم الجغرافي (النظام المختلط)، والاستفادة من تجارب بلدان أخرى في هذا المجال. إن المدخل الصحيح لإرساء نظام ديمقراطي يقوم على التعددية الحزبية إنما يتمثل بقانون الانتخابات ذاته، ولا شك في أن قسماً لا بأس به من أعضاء المجلس يرغبون في الخروج من دائرة الصراعات الضيقة نحو دور وطني أوسع ينسجم مع رغبات قاعدتهم الانتخابية ... فهل يذهبون بذلك الاتجاه؟!

i مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية (حريات) ،أواخر تشرين الأول ٢٠٠٣.

# أثر النظام الانتخابي على تركـ

أعد الباحثان أحمد مجدلاني وطالب عوض دراسة متخصصة حول »أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم«.وقد توقفت الدراسة عند التجربة السابقة من مختلف جوانبها وخلصت الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات القيمة ومن أبرزها :

١- تشكيل آليات حيادية متوازنة لإدارة الانتخابات من أجل تعزيز النزاهة ،واتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان حصول الأحزاب والمرشحين على فرص متساوية في عرض برامجهم الانتخابية.

٢- أن المؤسسة السياسية الأكثر عرضة للتلاعب، بقصد أم بغير قصد، هي النظام الانتخابي، ففي تحويل الأصوات المدلى بها في انتخاب عام إلى مقاعد برلمانية، يمكن أن يترك اختيار النظام الانتخابي أثراً حاسماً في الشخص الذي سينتخب، وفي الحزب الذي سيتولى السلطة، حتى حين يحصل حزبان على عدد مماثل من الأصوات، فإن نظاماً انتخابياً معيناً قد يعطي الأفضلية في هذه الحالة لحكومة ائتلافية، في حين قد يمنح نظاماً آخر حزباً واحداً سيطرة أكثرية.

٣- إن للأنظمة الانتخابية انعكاسات كبيرة في نظام الأحزاب السياسية القائمة، وبخاصة في عددها وأهميتها النسبية داخل البرلمان، كما أنها تؤثر على تماسك الأحزاب وانضباطها الداخليين. فبعض الأنظمة يشجع التجزئة، إذ تكون أجنحة عدة لحزب واحد على خلاف متواصل، في حين أن أنظمة أخرى تشجع الأحزاب على التحدث بصوت واحد واستبعاد أسباب الخلاف. كذلك يمكن أن تؤدي الأنظمة الانتخابية دوراً حاسماً في مجرى الحملات الانتخابية، وتصرف النخب السياسية، إذ تساهم في تجديد المناخ السياسي العام، فهي يمكن أن تشجع أو تؤخر تكوين تحالفات بين أحزاب، كما يمكن أن تحفز الأحزاب والجماعات على امتلاك قاعدة واسعة وإبداء نزعة توفيقية، أو على العكس، يمكن أن تستثير شعور الانتماء الإثني أو العائلي. يضاف إلى ذلك أن النظام الانتخابي الذي لا يعد »عادلاً« والذي لا يعطي المعارضة انطباعاً بأن فرصة الفوز متاحة لها في المرة المقبلة، من شأنه أن يحض الخاسرين على العمل من خارج النظام السياسي، وعلى اللجوء إلى وسائل غير ديمقراطية، لا بل عنفية الطابع أحياناً.

٤- إن النظام الانتخابي الفلسطيني ولكونه محدداً ومسقوفاً بسقف المرحلة الانتقالية لا يحتوي على صفة الدورية، وليس هناك شيء يدل على ما بعد المرحلة الانتقالية، ففي المادة الرابعة من القانون حول الدعوة لإجراء الانتخابات لم يشر لدورية الانتخابات، ما يعني أن الانتخابات لفترة واحدة فقط، وهي مدة المرحلة الانتقالية، وبأن المجلس المنتخب لحالة ظرفية ولمرة واحدة أيضاً، في حين يجري الحديث بعد انتهاء المرحلة الانتقالية عن انتخابات لبرلمان الدولة الفلسطينية، وبالتالي يتطلب الأمر نظاماً انتخابياً مختلفاً في جوهره ووظيفته عن النظام السابق.

٥- إن الحالة الظرفية التي انتخب فيها المجلس السابق تسقط عنه صفة العامودية، أي مرجعية الشعب وجمهور الناخبين، وتسقط بالتالي ضماناً مؤسسياً لمساءلة المجلس من قبل الجمهور، وتبيح له التجديد لنفسه، طالما امتدت الفترة الانتقالية لاعتبارات لا تتصل بالقانون، بل بالأوضاع السياسية العامة.

٦- جاء النظام الانتخابي الفلسطيني من حيث الشكل والإجراءات قانوناً انتخابياً كلاسيكياً، فقد حدد الدوائر الانتخابية، وحق الاقتراع والترشيح، وكيفية إدارة الانتخابات والإشراف عليها، وتنظيم الحملات الانتخابية وطرق الفرز، وتحديد إعلان النتائج بما في ذلك طريقة تقديم الطعون المتصلة بعملية الانتخابات، إلا أنها لا تنتج نظاماً ديمقراطياً فلسطينياً قائماً على التعددية السياسية والفكرية للمجتمع الفلسطيني، وهو الأمر الذي تكرس لاحقاً، كنتيجة للعملية الانتخابية، وأبرز بعض الثغرات والعيوب الإجرائية أيضاً عند التطبيق.

٧- إن القانون الانتخابي الفلسطيني لم يكن من حيث المضمون قانوناً كلاسيكياً، بل جاء مختلفاً وفريداً في صيغته عن كل النظم الانتخابية في العالم، حيث قسم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ١٦ دائرة انتخابية؛ إحدى عشرة منها في الضفة، وخمس في قطاع غزة. وتراوح عدد الممثلين المطلوب انتخابهم بين ممثل واحد و١٢ ممثلاً حسب الحجم السكاني للدائرة.

٨- بمراجعة سجلات الناخبين في كل محافظة، ووفقا للسجلات الرسمية لدى لجنة الانتخابات المركزية، فإنه يلاحظ أن هناك تمييزاً إيجابياً لصالح محافظات قطاع غزة، فيما يتصل بتناسب حجم السكان لعدد المقاعد، عنه في الضفة الغربية باستثناء دائرتي القدس ورام الله،

# سيبة المجلس التشريعي القادم

وكان التخفيض ملموساً في دائرتي نابلس والخليل، أما رفع نسبة التمثيل فقد كانت بشكل بارز في دائرة رفح، وخانيونس، ومدينة غزة، وجباليا.

٩- لقد أدى عدم تساوي الدوائر الانتخابية، وفقا للنظام الانتخابي إلى أن ضمت دوائر انتخابية أعداد ناخبين أضعاف ما لدى دوائر أخرى، ما يعني توفير فرص لفوز مرشحين في بعض الدوائر بنسبة ضئيلة من الأصوات، مقابل نسب عالية في دوائر أخرى تفوقها بالآلاف.

ويتضح هذا الأمر أن بعض المرشحين في دوائر صغيرة فازوا ببضعة آلاف من الأصوات، في حين أن آخرون في دوائر أخرى خسروا الانتخابات، على الرغم من أنهم حصلوا على أكثر من عشرة آلاف صوت.

١٠- أن النظام الانتخابي أفرز من ناحية عدم تساوي في أصوات الناخبين، ففي حين أعطى الحق لناخب أن يقترع لمرشح واحد في دوائر مثل أريحا، وسلفيت، وطوباس، فإن ناخباً آخر أعطي حقوقاً أكثر بأن صوت لعشرة أو أثني عشر مرشحاً في محافظات الخليل ومدينة غزة.

١١- بينت نتائج الانتخابات أن النظام الانتخابي الفلسطيني قد أكد الشكوك التي أثيرت من حوله، لجهة عدم ديمقراطيته وعدم عدالته بتوزيع الأصوات، وعكسه لميول واتجاهات الناخبين، فقد دللت المؤشرات على أن نحو ٦٠٪ من الأصوات ذهبت للمرشحين الذين لم يفوزوا، في حين أن الأعضاء الذين فازوا حظوا فقط بأقل من ٤٠٪ من الأصوات الفعلية.

١٢- أنتج النظام الانتخابي الفلسطيني نتيجة أضرت بصيغة التعددية السياسية التي تحلى بها المجتمع الفلسطيني طيلة سنين عدة من عمره الكفاحي، إن هذه النتيجة غير العادلة تدعو لإعطاء اعتبار للرأي الذي كان يطالب اعتماد صيغة التمثيل النسبي أو المختلط في النظام الانتخابي الفلسطيني، وبما يتيح للقوى والتيارات السياسية تمثيلاً في المؤسسات التشريعية الوطنية وفقاً لوزنها الجماهيري.

١٣- بالنظر لتجربة الحركة الإسلامية، وبخاصة «حماس»، فإنها إذا ما قررت المشاركة في الانتخابات (وهذا هو المتوقع) فإنها ستحسن عملية اختيار وتحديد عدد المرشحين، وكذلك قدرتهم على التحشيد للاقتراع مرتفعة مقارنة مع قدرة القوى السياسية اليسارية والوطنية، وتستطيع أن تزيد من فرصها للفوز، وبخاصة أن نظام الأغلبية يعطي أفضلية لـ«حماس» على غيرها من التنظيمات، وبخاصة أن نسبة مشاركة مؤيدي «حماس» في الانتخابات مرتفعة مقارنة مع مؤيدي «فتح» والقوى اليسارية والديمقراطية المختلفة.

١٤- إن النظام المختلط سيؤمن بالضرورة تمثيل عريض للقوى والأحزاب السياسية على عكس نظام الأغلبية الذي يؤدي إلى نظام القطبين داخل المجلس التشريعي.

١٥- هناك حساسية الرأي العام الفلسطيني اتجاه الوضع القائم ميدانياً، وسياسياً، وأمنيا، واقتصاديا، واجتماعيا. وإن مقدار الثقة بجدية الانتخابات وإمكانيات إجرائها، ينعكس على تقدير نزاهتها، وبالتالي على الاستعداد للمشاركة فيها.

١٦-إن النسبة العامة للمشاركة في انتخابات العام ١٩٩٦، فوق ٧٤,٥٪، وهي من النسب العالية في العالم، وهي تعكس تسييساً مجتمعياً عالياً لدى الشعب الفلسطيني، وتوقاً لممارسة الديمقراطية، وبالتالي فإن تغيير طريقة السجل الانتخابي من الممكن أن تؤدي إلى تراجع في نسبة المشاركة.

١٧-إن التفاوت الدائم في نسبة المشاركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، قد يكون من الصعب تفسيره وفقاً للمقاييس الاعتيادية، أي التباين في المساهمة السياسية، بقدر ربما ما يعكس معايير من نوع أخر، الكثافة السكانية العالية، والتوق للتغيير بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة، أو ضعف المعارضة الداعية لعدم المشاركة في الانتخابات. لكن على الرغم من أي من التفسيرات لهذا التباين في مستويات المشاركة، فإنها تعكس ظاهره أو ينبغي أن تعزز بالدعوة للحفاظ عليها ورفع مستويات المشاركة في الضفة الغربية.

١٨- يصل عدد الذين يحق لهم الاقتراع إلى ١,٨ مليون منتصف العام ٢٠٠٤ مقارنة مع ١,١ مليون العام ١٩٩٦، ويشكل الشباب من الفئة العمرية (١٨-٢٩) ما نسبته ٤٢٪ من القوة الصوتية، ولذلك فإن تخفيض سن الترشيح إلى ٢٥ عاماً سوف يرفع من مشاركة الشباب في العملية الانتخابية.

١٩- إن تخصيص «كوتا نسوية» يحفز ويزيد المشاركة النسوية في الانتخابات اقتراعاً وترشيحاً.

# المجلس التشريعي وتجديد الشرعية

**محمد ياغي**

في ١٩٩٩/٥/٤ انتهت الولاية الفعلية للمجلس التشريعي التي كان مقرراً لها أن تنتهي بنهاية المرحلة الانتقالية من اتفاق أوسلو، وحيث أن آفاق التوصل إلى حل سياسي كانت تبدو ممكنة بسقوط نتنياهو ووصول حزب العمل إلى السلطة في العام ١٩٩٩، فقد جرى تمديد لولاية المجلس التشريعي، لكن هذا التمديد لم يكن بسقف زمني محدد تنتهي الولاية عنده، ما سمح له بالاستمرار في ممارسة دوره دون أن تكون لديه الشرعية التي تخوله ممارسة هذا الدور. وبذريعة اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الربع الأخير من العام ٢٠٠٠، وعدم القدرة على تنسيق إجراء انتخابات جديدة مع الجانب الإسرائيلي الذي في يده مفتاح الحركة بين المدن الفلسطينية المختلفة، تم تأجيل الانتخابات إلى حين توفر ظرف سياسي ملائم. وبدلاً من أن يعتبر المجلس التشريعي نفسه منحلاً استمر في ممارسة مهامه كأن التفويض الذي أعطته له الجماهير الفلسطينية قبل سبع سنوات وتحديداً في ١٩٩٦/١/٢٠ ما زال قائماً، وإذا كان يمكن فهم صعوبة إجراء انتخابات في ظل الاحتلال الفعلي للضفة الغربية ولأجزاء واسعة من قطاع غزة، ففي الوقت نفسه لا يمكن تفهم كيف يمكن للمجلس الاستمرار في تأدية مهامه في الظروف نفسها. ولا يمكن تفهم سماح المجلس لنفسه باعتباره وصياً شرعياً على القوانين، وعلى إعطاء الثقة أو حجبها عن الحكومة وكأن ولاياته أبدية أو أن «الماندیت» المعطى له من السكان أبدي.

حقيقة الأمر أن السنوات الأربع أكثر من كافية لبقاء النائب في البرلمان في الوضع الطبيعي، ففي بعض الدول لا تتجاوز المدة المسموح له فيها بالبقاء نائباً أكثر من سنتين (الولايات المتحدة)، أما الدول التي تؤيد الولاية لسنوات أربع فيقف النظام العربي الرسمي في مقدمتها، لأن الاستقرار السياسي هو العامل الحاسم الذي يقرر الفترة الزمنية، فالانتخابات في هذه البلدان هي «كارثة وطنية» تتطلب دائماً العمل على تعديل القانون الانتخابي لضمان عدم وصول المعارضة إلى البرلمان، وتستدعي فرق مكافحة الشغب، ونشر أكبر قدر ممكن من الجيش في الشوارع، عدا عن الحرج من الادعاءات المشروعة والكاذبة بتزوير الانتخابات، لذلك فهي تفضل إجراءها على فترات متباعدة، وكلما كانت الفترة أبعد، كان الاستقرار المنشود ممكناً أكثر، والحرج أقل و«الديمقراطية دائما مصانة»، طالما أن الانتخابات ستجري في نهاية الأمر ولو طال الانتظار.

## الولاية المفتوحة تهدد الديمقراطية والمشروع الوطني

في الواقع السياسي الفلسطيني موضوع الانتخابات مسألة لا تتعلق فقط بالبعد الديمقراطي لمشروع الدولة الفلسطينية الذي يتم الاعتداء علية بمنح الشرعية لبرلمان انتهت شرعيته الفعلية، وإنما تتجاوز ذلك إلى مسألة تأثير بقاء أو حل البرلمان في مشروع النضال الوطني الفلسطيني. فبقاء المؤسسة التشريعية سمح لخصوم الشعب الفلسطيني وفي مقدمتهم إسرائيل بالتعامل مع السلطة الوطنية ومؤسساتها بطريقة «أخذهم بالمجان»؛ بمعنى أن الشارع الفلسطيني لا رأي له فيما يجري، سواء أكان ذلك بشأن استمرار المواجهة أو بشأن إعطاء أو حجب الثقة عن أية حكومة فلسطينية، بل إن تجاهل الشارع الفلسطيني وأخذه بالمجان أيضاً، امتد إلى البرلمان الفلسطيني عندما سمح لنفسه باستحداث منصب رئيس للوزراء، وبإعطائه صلاحيات بطريقة إشكالية هي من حق رئيس منتخب، وبدلاً من أن يقوم بدوره كسلطة تشريعية عليها أن تحترم قبل غيرها القوانين، اكتفى بالتعاطي السياسي مع المسألة كأن هذا هو الدور الذي من أجله تم انتخاب أعضائه.

ولم يكتفِ المجلس بذلك، بل أعطى لنفسه الحق في الاشتراك في المؤسسة التنفيذية بدلاً من أن يسعى للابتعاد عنها حتى يتمكن من مراقبتها. يمكن الادعاء هنا أن النظام السياسي في إسرائيل وبريطانيا هو شبيه بما لدينا. لكن هذه الذريعة تدحضها مسألة مهمة وهي أن الانتخابات في هذه البلدان تجري كل أربع سنوات، بل إنها في إسرائيل جرت أربع مرات في أقل من تسع سنوات، وسواء أعجبنا ذلك أم لم يعجبنا، وسواء كان ادعائنا بأن الهدف من ذلك هو الهروب عن طريق الانتخابات من استحقاقات «العملية السياسية» أم لم يكن، فإن الشرعية الجماهيرية كان يجري تجديدها دائماً، وبدلاً من أن يحاجج النواب بأن فترة ولايتهم انتهت، وبالتالي لا سلطة تشريعية يمتلكونها، تم الاكتفاء باستغلال الظرف السياسي لمساومة السلطة التنفيذية، سواء بمطالبة البعض بأن يكونوا جزءاً منها، أم بالتهديد بسحب الثقة عند وجود خلاف سياسي.

## كان ينبغي حل «التشريعي» منذ العام ٢٠٠١

كان بإمكان السلطة التشريعية أن تشارك بفعالية أكثر في تشكيل الأجندة السياسية المطروحة على الشعب الفلسطيني لو قررت أن وجودها أصلاً لم يعد شرعياً منذ العام ٢٠٠١، عندما تبين أن الأفق السياسي مسدود. سيقول البعض إن هذا سينسحب على السلطة التنفيذية وعلى المؤسسة الرئاسية، وهنا لا مجال للخلاف مع هذا الرأي، لكن للسلطة التنفيذية شرعية أخرى هي شرعية وحدانية التمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي لا خطر من الفراغ السياسي الذي سيجري الادعاء بحدوثه. إن خطوة كهذه ما زالت ممكنة وهي ضرورية وستشكل إحراجاً كبيراً لإسرائيل التي تبتلع الأرض الفلسطينية بالجدار والمستوطنات، في الوقت الذي تهاجم فيه «سلطة وهمية» لا صلاحيات لها فيها على الأرض، بما في ذلك مجلسها التشريعي الذي يحتاج إلى إذن مسبق لحضور أعضائه جلسة. وأهمية اتخاذ خطوة كهذه في أنها تجعل مشروع انتخابات جديدة ضرورة لا مفر منها للنظام السياسي الفلسطيني الذي يحتاج إلى رؤية سياسية جديدة لكيفية إدارة الصراع مع إسرائيل، وهو يحتاج من أجل تنفيذها إلى شرعية لا تتوفر له الآن.

سيقول البعض إن الرفض الإسرائيلي لإجراء انتخابات سيعني انهيار السلطة لأنها ستصبح بلا غطاء قانوني، وهذا القول ليس فيه مبالغة، لكن من منا بحاجة إلى سلطة أخرى تضاف إلى سلطة الاحتلال، من منا بحاجة إلى أن تكون السلطة الوطنية مسؤولة فقط عن أعمال هي من صلاحيات أية بلدية، ومن المهام التي على الاحتلال الاضطلاع بها بموجب اتفاقية جنيف، نحن بحاجة إلى سلطة تفاوض وتقاتل من أجل تحقيق مشروع الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، وهو شعار لا يمكن تحقيقه بفوضى العمل السياسي الحالي، ولا بتعدد المجموعات التي تقرر مصير الشعب الفلسطيني، ولا بالاكتفاء بلعب دور الوسيط بين إسرائيل والمقاومة لعمل هدنة أو وقف لإطلاق نار دائم أو مؤقت، كأنها النرويج أو سويسرا، نحن بحاجة إلى سلطة تقود الشعب الفلسطيني وتتحمل نتائج قيادتها له بما لها من تفويض شعبي، ولن يكون مقبولاً بعد ذلك قيام أي كان بفرض أجندته الخاصة على الشعب الفلسطيني بتفويض من أنصاره فقط.

إن حل البرلمان لنفسه سيفرض، بالضرورة، وضعاً سياسياً جديداً، وسيسمح لقوى وعناصر جديدة بأن تأخذ دورها في العمل السياسي الفلسطيني، كما أن ذلك سيدخل الصراع في طور جديد، وسيعطي الفرصة للشعب الفلسطيني بمجموعة لاتخاذ القرار بشأن تحديد أهدافه التي أصبح حولها خلاف، وخطوطه الحمراء التي لم تعد قائمة، وأشكال نضاله التي أصبح جزء منها لا يخدم المشروع الوطني، وسيعيد الحياة للمؤسسة السياسية الفلسطينية التي تحنطت بأشخاص وشعارات وأساليب أصبح استمرارها دليل فشل للسياسة الفلسطينية.

## من أجل دفع الاستقطاب داخل المجتمع

إن حل البرلمان لنفسه سيدفع باتجاه عملية استقطاب وتكتل داخل المجتمع الفلسطيني،وستتم هذه العملية على أرضية شعارات سياسية واضحة لأشكال المقاومة،ولما يمكن قبوله من حلول وفوق ذلك كله،ستكون الانتخابات في حالة إجرائها بمثابة تصويت على المسار السياسي الذي يريده الشعب الفلسطيني. ن المؤكد أن خطة شارون واليمين المتطرف في إسرائيل أبعد من أن تسمح للشعب الفلسطيني بإجراء هذه الانتخابات،لكن ذلك يجب أن لا يكون ذريعة لإبقاء المؤسسة الفلسطينية على حالها،فهي بوضعها الحالي لا تخدم هدف التقدم باتجاه الحرية والاستقلال. والفراغ سيدفع إسرائيل إما للعودة للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية لإنجاز اتفاق يحقق الاستقرار للطرفين، وفي هذه الحالة سيكون من الضروري أن تصمم المنظمة على اتفاق نهائي أو ستقوم إسرائيل بإعلان رسمي لاحتلالها، وفي هذه الحالة سيكون الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال دون أن تحمل سلطته المسؤولية، لأنها لم تعد قائمة. إن شارون يحث الخطى باتجاه التصعيد العسكري وباتجاه إكمال بناء جدار العزل، والاكتفاء بالمشاهدة وتحميل إسرائيل المسؤولية أصبح أمراً بلا قيمة فعلية على الأرض، إن المطلوب هو عملية جراحية للمؤسسة الفلسطينية، لكنها عملية تهدف إلى فرض واقع جديد على حكومة إسرائيل، ستضطر للتعامل معه، وفي الجانب الفلسطيني هي عملية لإعادة ترتيب الأوراق الفلسطينية من جديد، سواء أكان ذلك باتفاق نهائي مع إسرائيل أم بدونه.

لقد ساهم المجلس التشريعي بقبوله تمديد ولايته في فرض واقع لا يمكن الاستمرار بالعيش معه، فهو لم يتعدَ فقط على الديمقراطية التي يستمد قوته منها، وإنما تعدى على أغلبية الشعب الفلسطيني التي منحته تفويضاً لا يزيد على ثلاث سنوات، ومن حق الشعب على المجلس أن يعاد له تفويضه.

رأي / تجربة
الـ USAID
في مصر

# حقـــاً...
# «إنـك لا تجـني مـن الشـوك العـنب»

هبه نعيم/ القاهرة:

«ينعم الآن ملايين من الشعب المصري رجالاً ونساء على اختلاف طبقاتهم وأعمارهم بالمستوى الجديد من الرفاهية الذي تحقق من خلال البرامج المشتركة بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبين الشركاء المصريين، لقد عم الخير على الجميع واستفادت كافة القطاعات الاقتصادية والزراعية وقطاع الأعمال والبنية التحتية والسياحة والصحة والتعليم والبيئة من ثمار جهود التعاون بين البلدين». ... تلك كانت كلمات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كما نشرت للعالم بأسره على صفحات شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت».

وهذه العبارات كما تبدو ليست في حاجة إلى مراجعة أو تدقيق، لا سيما عندما نعلم أن هذه الرفاهية، وأن ذلك الخير قد وصل إلى درجة أن تكون نسبة الفقراء في مصر أكثر من ٤٥٪، وأن يكون هناك حوالي ١٣ مليون مصري يشكّلون مجموعة أسر تحصل كل أسرة منهم على ٥٩٤ جنيهًا سنويًا (١٢٧ دولارًا)، ممثلين خط الفقر الأول في مصر، كما أن هناك ١٦ مليون مصري يشكّلون أسراً تحصل كل أسرة منهم على ١٠٩٨ جنيهًا سنويًا (٢٣٦ دولارًا)، وذلك وفقاً إلى ما جاء في تقرير التنمية البشرية المصري ٢٠٠١ (الصادر عن معهد التخطيط القومي). أيضاً كما هو مبين في إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للعام ٢٠٠٢، فإن هناك أكثر من ٥,٦ مليون عاطل في مصر. وهو بالطبع أمر وثيق الصلة بارتفاع نسبة مرض الاكتئاب النفسي بين المصرين، لاسيما بين الطبقات الدنيا، وبخاصة الشباب الذي ازدادت معدلات الانتحار بينهم مؤخراً، وهو ما يشكل أبرز دليل على «الرفاهية» و«الخير» الذي يعيش في كنفه الشعب المصري.

## الأهداف الحقيقية وراء المعونة الأمريكية

### إعادة خلق النخب على الشاكلة الأمريكية

أما عن الدور الفعلي لبرنامج المعونة الأمريكية، وعن أهداف الولايات المتحدة من المساعدات التي تقدمها عن طريق البرنامج، فيبدو أن الأمر لم يعد في حاجة إلى توضيح كيف أن الولايات المتحدة تسعى إلى تكوين جيل يتولى مسؤولية الإدارة والحكم في مصر، بما يتماشى مع النهج الأمريكي خلال الفترة القادمة. والدليل على هذا هو أن الدفعة التي تم تخريجها من مركز إعداد القادة التابع لوزارة قطاع الأعمال يوم ٦/١٤/ ٢٠٠٣، والتي أعلن رئيس الوزراء أنهم سيتولون مناصب نواب وزراء كل في قطاعه، أشرفت على تدريبهم الولايات المتحدة بحجة المعونة الأمريكية.

كذلك قامت الولايات المتحدة بتمويل المؤتمر الأول للقيادات المصرية الذي عقد في ٢٠٠٣/٦/١٩، وضم هذا المؤتمر قيادات ?القطاعين العام والخاص، واستمر ثلاثة أيام انتهت بإطلاق «مبادرة تدعيم أساليب ??القيادة الفاعلة في مصر»، وشارك فيه السفير الأمريكي «ديفيد وولش»، الذي أكد في كلمته بالحفل الختامي أن مستقبل مصر سوف يعتمد إلى ?حد كبير على نجاحها في إعداد قيادات جيدة لهذا الجيل وللأجيال ??المقبلة في كل المجالات.

وبدا إصرار البرنامج على فرض سياسته جلياً عندما تلقت نقابة الصحافيين المصرية من الدكتورة فايزة أبو النجا خطاباً يتضمن موافقة برنامج المعونة الأمريكية على تخصيص مليون دولار لتدريب ٥٠ صحافيًا بالولايات المتحدة، إلا أن النقابة قابلت العرض بالرفض، وأكدت في ردها على خطاب الوزيرة أنه إذا كانت هيئة المعونة تريد دعم نقابة الصحافيين، فإن النقابة تسعد بقبول المليون دولار بدون قيد أو شرط لزيادة موارد النقابة، وبخاصة أن النقابة بها مراكز تكنولوجية ولديها برامج تدريب صحافي، كما أن أكثر من ٤٥٠٠ صحافي من الممكن أن يستفيدوا من هذا المبلغ الضخم، وليس ٥٠ صحافياً فقط، وكانت المفاجأة عندما قابلت وزارة التعاون الدولي طلب النقابة بالرفض، مؤكدة أن المبلغ مشروط بأن تتولى المعونة تدريب هؤلاء الصحافيين وفق مناهج وقواعد موجودة لديها.

### التعليم

لم يكن هذا منفصلاً عن إعلان الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته ضرورة تغيير المناهج التعليمية وفرض الثقافة الأمريكية على شعوب المنطقة منذ الصغر. جاء ذلك عندما أعلن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول ما عرف بـ'المبادرة الأمريكية للديمقراطية في العالم العربي' في خطابه الذي ألقاه في ديسمبر من العام ٢٠٠٢ بواشنطن. والمثير في الأمر أن تلك المبادرة انطلقت بعد عام واحد فقط من أحداث ١١ سبتمبر أي أنها وثيقة الصلة بالقناعة الأمريكية التي تولدت في أعقاب تلك الأحداث عن مسؤولية الأوضاع الداخلية في المجتمعات العربية بسبب ظروفها الاقتصادية والسياسية والثقافية في نمو التيارات السياسية المتطرفة التي أفرزت جماعات عنف مسلحة تهدد الأمن القومي الأمريكي، وهو ما استوجب بدوره مراجعة توجهات وسياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي تحديداً.

من هذا المنطلق وضعت الولايات المتحدة استراتيجياتها الخاصة بإصلاح التعليم في الوطن العربي، وقد بدأت خطوات تنفيذها على أرض الواقع في مصر بإعلان الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بدء مشروع جديد لتطوير التعليم في مصر أطلق عليه صمشروع المدرسة الذكية، وهو مشروع يعتمد علي استعمال التكنولوجيا بتركيز شديد في المدارس المصرية- حوالي ١٤ مدرسة- بميزانية تقترب من العشرة مليون دولار، بحيث يكون المشروع نموذجاً يمكن تقليده ونقله للمدارس الأخرى. لكن الأمر بالإضافة لكونه صفقة أجهزة تكنولوجية ربحية لشركات أمريكية تستتر وراء الرغبة الطيبة في توفير سبل التكنولوجيا الحديثة في المدارس المصرية - إذ أن زيارة سريعة لموقع الوكالة على الإنترنت تكشف عن أسماء الـ١٤ مدرسة المستهدفة كمرحلة أولى: وهي جميعاً من مدارس الصفوة التي يملك معظم تلاميذها بالفعل أجهزة الكمبيوتر، بل ويجيدون استخدامها - فهو أيضاً يعبر عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في فرض نوع من التحكم في المادة العلمية، ووجود رقابة أمريكية مستمرة على المناهج التعليمية المصرية لضمان عدم إدخال أية مادة تدعو للتطرف أو كراهية الولايات المتحدة، لاسيما أن جزءاًمن المشروع يتضمن تحميل نسخ إليكترونية من المناهج التعليمية يطورها معلمون ? تلقوا التدريب الأمريكي المطلوب - وهو ما يسهل بدوره عملية مراقبة هذه المناهج وعدم التلاعب فيها أو إدخال أي مواد يعتقد أن فيها تطرفاً دينياً من وجهة النظر الأمريكية.

وفي حقيقة الأمر لا يمكننا أن ننكر أن برنامج الوكالة الأمريكية قام، أو على الأقل، أعلن القيام بتمويل إنشاء ٢٠٠ مدرسة بالإضافة إلى تخصيص ٢٧ مليون دولار أمريكي لإنشاء ٨٠٠ فصل دراسي، وتطوير قدرات المدرسين، وتقديم مناهج وأساليب تعليم جديدة، فضلاً عن تدريب ٥٠ ألف مدرس في إطار برنامج وصل تكلفته إلى ٤٥ مليون دولار إلى جانب تدريب أكثر من ١٣.٠٠٠ متخصص مصري في بعض المعاهد الأكاديمية والفنية الأمريكية، علاوة على تدريب أكثر من مليون مصري داخل مصر. لكن تماشياً مع مقولة أن «المتسولين لا يملكون حق الاختيار» يبقى السؤال: هل يمكن بعد كل هذا أن يكون لنا الحق في اختيار مناهجنا أو تربية أبنائنا وفقاً لما يتناسب مع احتياجات الشعب المصري ومصالحه ؟

### اللاجدوى الاقتصادية لبرنامج المعونة الأمريكية في مصر

أما عن جدوى برنامج المعونة الذي بدأ العام ١٩٧٦ مع التحول في السياسة الرسمية المصرية، وما أعقبه من توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، فيمكن القول إن مصر لم تتلق طوال سنوات برنامج المعونة سوى مبالغ ضئيلة في صورة مساعدات نقدية، بينما استفادت الولايات المتحدة في الفترة نفسها حتى أن مبيعاتها لمصر زادت بمقداره ٤٨ مليار دولار.

في الوقت نفسه لم تزد قيمة الصادرات المصرية للولايات المتحدة، طوال سنوات المعونة على ٧,٦ مليار دولار، بينما بلغت الصادرات الأمريكية لمصر أكثر من ٥٥ مليار دولار. وقد ساعد برنامج المعونة على فتح السوق المصرية للسلع الأمريكية التي أصبح لها الأفضلية على الرغم من ارتفاع أسعارها عن مثيلاتها الآسيوية.

وحتى إن كانت مصر قد حققت شيئاً من الفائدة من برنامج المعونة، فإنه يجب التذكير بأن الجزء الأكبر من البرنامج يوجه لدعم الاقتصاد الأمريكي نفسه، ففي كثير من الأحوال يتم ربط المعونة بقيام شركات أمريكية بتنفيذ المشروعات المرتبطة بها حتى لو كانت قدراتها التنافسية أقل، وتم اشتراط تخصيص جانب من أموال برنامج المعونة للخبراء الأمريكيين في المشروعات الجاري تنفيذها. كما أن البرنامج لا يتجه إلى مساعدة الاقتصاد المصري على الدخول في الصناعات التي تساعد على تحقيق قفزة تكنولوجية كبيرة مثل صناعات الرقائق الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات.

أما عن إجراءات الحصول على التمويل، ووفقاً لما جاء في تقرير قطاع التعاون الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة تضع شروطاً تتضمن على سبيل المثال أن يكون التمويل بغرض «استيراد سلع أمريكية»، وأن «تقوم الجهة المستفيدة بطرح مناقصة بين الموردين الأمريكيين» لأنه يجب «أن تكون السلع المستوردة أمريكية المصدر والمنشأ»، وهي بالطبع سلع مرتفعة الثمن مقارنة بنظائرها المستوردة من البلدان الأخرى، الأمر الذي يفيد حصول الولايات المتحدة على حصة من أية زيادة في نصيب مصر من المشتريات الخارجية، وربط المعونات بواردات أمريكية وخبراء أمريكيين ليكون الصافي النهائي الذي تحصل عليه مصر لا يزيد على ثلث إجمالي المعونة.

وكشف تقرير لوزارة التخطيط عن أن حوالي ٤٠٪ من المعونة الأمريكية لمصر طوال السنوات الـ ٢٦ الماضية – ٨,٦ مليار دولار من أصل ٢٥ مليارًا – تذهب لشركات أمريكية في صورة استيراد سلع وخدمات من أمريكا. ومن المعلن أن البرنامج قد خصص ٧,٤ مليار دولار اتجهت إلى خدمات الصحة وتنظيم الأسرة والزراعة والتعليم، وهي أموال انفق معظمها على مرتبات موظفين - معظمهم أمريكيين - وعلى مقار ووسائل انتقال، ومقابل خدمات استشارية وكلها لعناصر أمريكية.

**تبقى الآن مجموعة أسئلة ملحة الا وهي:**

هل حجم الاستفادة الحقيقة من هذا البرنامج يتناسب مع ما يتحمله أبناء الشعب المصري من تدخلات في شؤونهم وتوجيهاً لعقولهم؟

هل مصر في حاجة حقيقة لتلك المعونة أم أنها مجرد جزء من سياسة الهيمنة الأمريكية؟ وهل نحن ما زلنا قادرين على علاج الأمر وإعادة تنظيم مواردنا بما يمكننا من الاستغناء عن التباهي الأمريكي الدائم بما يمنح للمصريين من خدمات ومساعدات لا سيما أن البرنامج يحرص دائماً عند تعيين أحد المديرين الجدد أو ما شابه أن يصدر بياناً إعلامياً يعد بمثابة كشف حساب وكأن الشعب المصري كان على وشك الفناء لولا تلك المساعدات؟

وأخيراً، هل انتهت مشاكل المجتمع الأمريكي ولم يتبقَ سوى مساعدة شعوبنا حتى تهنأ الإدارة الأمريكية وتنعم براحة البال؟

حقيقة لا يبدو الأمر هكذا، وبخاصة إذا علمنا أن هناك ٥,٣ مليون مشرد في الولايات الأمريكية كما يتوقع جهاز التعبئة الأمريكي زيادة عدد الفقراء ليصلوا إلى ٨,٣٥ مليون مع نهاية العام ٢٠٠٣ فضلاً عن نسبة البطالة التي وصلت إلى ٦,٥٪ وفقاً لإحصائيات مكتب العمل الأمريكي، ناهيك عن نظام التعليم الذي هو بشهادة متخصصيهم يعاني من أزمة حقيقة.

---

باحثة مصرية تقيم في القاهرة

# تكوين النخبة الفلسطينية

اسم الكتاب: تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة لوطنية الى ما بعد قيام السلطة
المؤلف: جميل هلال
عدد الصفحات: ١٥٠
الطبعة الاولى: ٢٠٠٢
الناشر: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ومركز الازدن الجديد للدراسات

## عرض وتعليق: سميح شبيب

يحاول هذا الكتاب التطرق إلى محددات تشكيل النخب الفلسطينية عبر مراحل مختلفة، ودراسة المتغيرات التي دخلت على هذه المحددات وحيثياتها، عبر مجموعة من الفرضيات والتفصيلات، لعل أبرزها ما يمكن إيجازه وبلورته بالتالي: »تتحكم في تحديد النخب الفلسطينية العوامل الأربعة التالية (بتداخلاتها وتداعياتها): السمة المقررة للحقل السياسي الوطني؛ والعمليات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في كل مرحلة تاريخية؛ والعلاقة مع مركز السلطة السياسية؛ والمؤثرات الخارجية، وتحديداً الناتجة عن قيام دولة إسرائيل العام ١٩٤٨، واحتلالها لبقية أرض فلسطين العام ١٩٦٧، ثم قيام سلطة فلسطينية العام ١٩٩٤ إثر اتفاق أوسلو بين م.ت.ف وحكومة إسرائيل العام ١٩٩٣، (ص٨).

ولعل فيما ورد في هذه الفرضية العريضة، ما يستدعي طرح تساؤلات تفصيلية شتى تتناول الحقبة السياسية ما قبل النكبة وما بعدها، وصولاً لتأسيس وقيام م.ت.ف في العام ١٩٦٤، وما تلا ذلك وصولاً لقيام السلطة الفلسطينية وما ترتب على ذلك من نشوء نخب سياسية، وكذلك الوقوف عند نقطة هي في غاية الأهمية في هذا المجال، وهي استثمار النفوذ الاقتصادي لصالح توسيع النفوذ السياسي، وتأثيرات ذلك على عملية التشكل الدولاني الفلسطيني، ودراسة ماهية النخبة السياسية الفلسطينية في مرحلة ما بعد قيام السلطة، والمرتبطة أساساً بهذا النشوء السياسي ? الإداري، فهل هي مثلاً مجموعة بيروقراطية إدارية تقوم بتنفيذ سياسات محددة، أم أنها استمرار لتقاليد فلسطينية متوارثة سياسياً؟! وما هو دور المؤسسة الأمنية ? العسكرية في السلطة الفلسطينية؟ هل هي أداة تنفيذية فقط، أم أنها شريك في الحكم؟! وما هي ماهية وطبيعة العلاقة بين رئيس السلطة الفلسطينية، وتكوينات النخب السياسية؟ وما هو دور العوامل الأخرى في تكوين النخب السياسية، وأبرزها: العائلية والعشائرية والولاء الشخصي والانتماء السياسي؟ وما هي الآليات التي تحكمت في تشكيل نخب السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ وهل كانت تلك النخب نخب مغلقة تأخذ في عين الاعتبار خصائص التكوين الجهوي والعشائري والديني في الضفة الغربية وقطاع غزة؟

لعل في هذه الفرضيات والتساؤلات، وعبر مرحلة زمنية تمتد زهاء سبعين عاماً، شهدت تقلبات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة وشاملة، كان أبرزها حرب ١٩٤٨ وما تمخض عنها من ثغرات شديدة العمق والتأثير، حيث تم هدم البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الفلسطينية على نحو شامل بعد تشتيت زهاء (٨٥٠) ألف مواطن إلى خارج ديارهم، وخضوع البقية لقوانين دولة ناشئة (إسرائيل)، أو خضوع سكان الضفة الغربية لقوانين وإجراءات واعتبارات أردنية، وتحكم القوانين والإجراءات المصرية بسكان غزة، ومن ثم قيام م.ت.ف في العام ١٩٦٤، مع ما خلقه هذا الكيان من متغيرات على صعيد اللاجئين وحركتهم السياسية والاقتصادية، ومن ثم قيام السلطة الفلسطينية، وما تمخض عنها من انتقال المركز القيادي (م.ت.ف) إلى الضفة وغزة ونشوء وانهدام نخب سياسية واقتصادية.

إلى ذلك يمكن القول إن بحث جميل هلال يهدف لإعادة قراءة التشكيل الاقتصادي ? الاجتماعي الفلسطيني خلال سبعين عاماً، وهو أمر في غاية الصعوبة والتعقيد. فإلى أي مستوى نجح الباحث فيما ذهب إليه؟!

لتحقيق هدفه ومرماه على الصعيد المنهجي، قام هلال، بتقسيم بحثه إلى خمسة أجزاء رئيسية، وهي مقدمة حول المفهوم والمنهجية، النخب الفلسطينية قبل النكبة، النخبة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٤٨-١٩٦٧)، منظمة التحرير الفلسطينية وتشكيل النخبة السياسية الوطنية (١٩٦٧-١٩٩٤)، وملامح النخب السياسية الاقتصادية بعد قيام سلطة وطنية.

وتضاف إلى ذلك خاتمة تتضمن نظرة إجمالية لمكونات وآليات إنتاج النخب الفلسطينية. فيما يتعلق بالجزء الأول المتعلق بالمفهوم والمنهجية، يؤكد الباحث، أن بحثه ينطلق من أن تكوُّن النخب الفلسطينية الوطنية وتحديد نشأتها الاجتماعية، يستدعيان وضعها في سياق تاريخي سياسي واجتماعي؛ ذلك أن لا وجود لنخب خارج مؤسسات أو تشكيلات تنظيمية أو اجتماعية. ويعرف الكاتب النخبة بأنها: »مجموعة الأفراد الذين يحتلون مناصب أو مواقع نافذة في مؤسسات ذات سلطة أو نفوذ أو تأثير ما، وتتمثل هذه فيما يخص النخبة السياسية الراهنة في: مؤسسة الرئاسة، ومجلس الوزراء، واللجنة التنفيذية، وقيادة الأحزاب، ورئاسة المجلس التشريعي (ورؤساء لجانه الدائمة)، وربما معظم أو بعض مسؤولي الأجهزة المركزية للسلطة والمؤسسات العامة... أما النخبة الاقتصادية، فتتمثل في مجموعة الأفراد الذين يحتلون مواقع مؤثرة في الاقتصاد و(في مجالات التوظيف، والإنتاج، والتوزيع، أو الخدمات العامة أو إدارة واستثمار الأموال)، سواء في القطاع العام أم في القطاع الخاص« (ص، ١٣).

ويتناول الجزء الثاني، النخب الفلسطينية قبل النكبة، وتشكل النخب في إطار الحركة الوطنية في مواجهة الاستعمار والاستيطان الصهيوني، والعائلات الوجاهية تنتج نخبها وأحزابها السياسية، ومحددات وإشكاليات تكوين النخبة السياسية الفلسطينية قبل النكبة، وأبرزها: سيطرة العلاقات التنافسية بين أفراد النخبة السياسية، وغياب الريف والطبقة العاملة عن تشكيل النخب السياسية، وهيمنة النخب المدينية على الحقل السياسي، والحضور المتميز للمسيحيين الفلسطينيين في الحركة الوطنية، وتمتع النخبة السياسية بمستوى تعليمي عالٍ.

في الجزء الثالث، يتناول الكتاب، النخبة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٤٨ ? ١٩٦٧)، بعد التمهيد لذلك، عبر توطئة، تتناول اختفاء الحقل السياسي الوطني وغياب النخب الوطنية.

يتطرق بعد ذلك، إلى هيمنة النخب العائلية المحلية، وقراءة علاقات الطبقة والنخبة والهوية الوطنية في الضفة والقطاع ما بين النكبة وحرب العام ١٩٦٧. ويخلص الباحث من خلال ذلك، إلى أن فئة كبار ملاك الأراضي والتجار في قطاع غزة، كان لها التأثير الأوسع، وكانت الأكثر توحداً من مثيلتها في الضفة الغربية... وبأن الاحتلال الإسرائيلي سيعيد تركيب اقتصاد المنطقتين بعد أن وحدهما تحت سيطرته، وسينتج عن هذا تحول كبير في البنية الطبقية، وتحولات سياسية واسعة ارتبطت بقيام م.ت.ف كحركة تحرر وطني جامعة. (ص، ٣٧).

ويتطرق الجزء الرابع إلى م.ت.ف وتشكيل النخبة السياسية الوطنية (١٩٦٧ ? ١٩٩٤)، من خلال إعادة تشكيل الحقل السياسي الوطني ونخبه، حيث عبرت م.ت.ف عن تحول نوعي في تشكيل النخبة السياسية الفلسطينية فيما يتعلق بأربعة جوانب مهمة، هي: إنتاجها لنخبة وطنية وحقل وطني سياسي، وترتب على هذا تجديد مفردات الهوية الوطنية، وتغيير التكوين الطبقي لهذه النخب، وتحول في القاعدة الاجتماعية التي استندت إليها م.ت.ف وفصائلها، وتحول في التكوين الفكري للقيادة الجديدة، ذلك أن قيادات م.ت.ف تأثرت بنجاحات حركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث. كما يتطرق هذا الجزء إلى النخبة السياسية في الضفة والقطاع، عبر التجاذب بين الحقل الوطني والحقل المحلي، مع إيراد نماذج من النخبة الوطنية المحلية في الضفة والقطاع، والتوقف عند تحديد الهوية الوطنية والصراع على تجنيد النخب المحلية.

ويخصص الباحث الجزء الخامس، إلى دراسة ملامح النخب السياسية والاقتصادية بعد قيام سلطة وطنية عبر النقاط المركزية التالية:

× السلطة الفلسطينية تدشن حقلها السياسي وتولد نخبة جديدة.
× إشكالية تحديد النخبة السياسية الراهنة.

وتتضمن الخاتمة، نظرة إجمالية لمكونات وآليات إنتاج النخب الفلسطينية، حيث يؤكد الباحث على أن النخب السياسية الفلسطينية تكونت في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية منذ تبلورها كحركة وطنية في العقد الثاني من القرن العشرين، ولدى تشكلها من جديد في العقد السادس من القرن العشرين، مركزاً على أن كل المحاولات التي سبق وأن جرت لتشكيل نخب سياسية ذات رصيد وطني خارج إطار الحركة الوطنية الفلسطينية قد فشلت، إلاّ أن الحركة السياسية تستند إلى بنية واقع اجتماعي ? طبقي في توليد وتجنيد النخب السياسية.

»ومن هنا برزت أهمية التحول الذي بدأ يدخل على تشكل النخب بعد قيام سلطة حكم ذاتي فلسطيني العام ١٩٩٤، والعلاقة التي بدأت في التشكل بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية، وبين السلطة السياسية والعائلات الوجاهية« (ص، ١٠١).

ملاحظات منهجية

يبدو من خلال البحث أن الكاتب لجأ إلى عدة وسائل وأدوات لتحقيق هدفه، وبذلك يكون منهج بحثه أقرب إلى المنهج التكاملي، واعتمد أساساً على مراجعة الدراسات والأبحاث التي تناولت بشكل مباشر وغير مباشر، موضوعة النخب الفلسطينية عبر الفترة الزمنية التي تطرق إليها، كما أن قام بإجراء مقابلات شبه موجهة مع عينة من الشخصيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ممن لها أثر فاعل في مجالات عملها السياسي والاقتصادي، وشملت زهاء خمسين شخصية قيادية أو ناشطة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنقابي.

لقد ساعد ذلك على جمع المعلومات اللازمة، لإنجاز هذا البحث، وعلى نحو مركز ومكثف في آن معاً؛ على الرغم من اتساع المسافة الزمنية التي يتطرق إليها، والتي تغطي عملياً زهاء ثمانين عاماً متصلة.

تمكن البحث من تقديم عرض تاريخي لتكوين النخبة الفلسطينية السياسية والاقتصادية في آن، وهو عمل غير مسبوق، وبذلك يضيف الكاتب بحثاً جديداً من شأنه أن يشكل مدخلاً لدراسات متخصصة قادمة. إلاّ أن ذلك لا يعني عدم وجود بعض الملاحظات المنهجية، التي أسمح لنفسي بعرضها في ما يلي:

١. فيما يتعلق بالمصادر والمراجع، فإن ثمة نقصاً واضحاً ومؤثراً، بالفقرات الخاصة، بصراع النخب الفلسطينية ? الصهيونية قبل العام ١٩٤٨. وكان بالإمكان الاستعانة بمصادر عبرية، وهي كثيرة ومتنوعة، وبخاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، إضافة لوثائق مهمة بريطانية، وكذلك وثائق أردنية، فيما يتعلق بصراع النخب الفلسطينية ? الأردنية، وبخاصة في الأعوام ١٩٤٨-١٩٥٥، وكذلك الإجراءات والقوانين المصرية، زمن الإدارة العسكرية على قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧.

٢. هنالك إمكانية بحثية، فيما توافر للباحث الوقت اللازم، لتحليل ودراسة صراع النُخب، وبخاصة في مرحلة ١٩٩٤-٢٠٠٢؛ ذلك أن ثلاث نخب تعايشت وتصارعت على أرض واحدة، وهي النخب العائلية والعشائرية التقليدية، نخب سياسية أفرزتها الانتفاضة الأولى، نخب سياسية واقتصادية جاءت مع السلطة، وترعرعت ونمت نمواً مشوهاً وعجيباً وغريباً في ظل قوانين وإجراءات سلطوية. نشأ صراع لا يزال أواره متواصلاً ومؤثراً حتى الآن. حبذا لو تطرق البحث إلى عوامل وأشكال وآفاق هذا الصراع؛ وبخاصة أن المستقبل بات مرهوناً بما سيسفر عنه هذا الصراع.

١رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٢، ص ١٥٤.

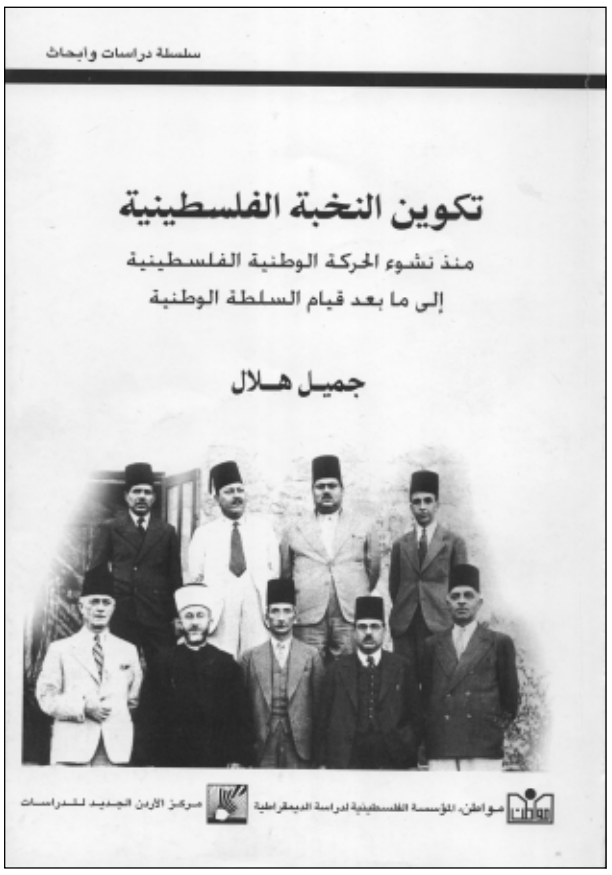


رئيس التحرير:
د. جورج جقمان

هيئة التحرير:
مي الجيوسي
أريج حجازي

المحرر المسؤول:
مهند عبد الحميد

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب: ١٨٤٥
تلفون: ٢٩٥١١٠٨-٢ (٩٧٢) - فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥-٢ (٩٧٢)
بريد إلكتروني: muwatin@muwatin.org

تصدر هذه النشرة ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرخ بُل- ألمانيا
الآراء الواردة في النشرة لا تعبّر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن أو مؤسسة هينرخ بُل

آفاق
برلمـــــانية
سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ م

## حملة مقاومة

# جدار الفصل العنصري

## هيا.. نُزِل جدار الفصل العنصري

في التاسع من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٩ سقط جدار برلين الذي كان رمزا لاحتجاز حريات الشعوب . والان ،وبعد أربعة عشر عاما ، تقيم دولة إسرائيل جدار الفصل العنصري ، الذي يجسّد العنصرية والعبودية والاستعمار ، ويتناقض مع القانون الدولي وحقوق الانسان وحق الشغب الفلسطيني في تقرير مصيره .

الآن ، ترتكب دولة إسرائيل أبشع جرائم العصر ،جريمة إقامة جدار الفصل العنصري ، الذي تجاهل وجود الانسان الفلسطيني بصفته الفردية والجمعية ، ففصل الفلاحين عن أرضهم وأرزاقهم ، وفصل العمال عن أماكن عملهم ، والتلاميذ عن مدارسهم ، والمرضى عن أطبائهم . إنها جريمة التطهير العرقي لمئات الالاف من المواطنين الفلسطينيين ،وضم أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية للسيادة الاسرائيلية ، واقتلاع اكثر من مئة الف شجرة زيتون وفواكه ، وحبس شعب بأكمله داخل ٦٤ معزلا ، هي اسوأ بكثير من معازل الفصل العنصري في جنوب افريقيا إبان العهد البائد .

تتذرع الحكومة الاسرائيلية وهي تقيم جدار العار بحاجة الاسرائيليين للأمن ، متغافلة عن أهم استنتاجات السياسيين والأمنيين القائلة ، بأن هذا الجدار لا يحمي ولا يوفر الامن للمدنيين داخل اسرائيل ، نظرا للتداخل المعقد بين الشعبين ، بل ان الجدار الذي يعطي كامل الحرية للمستوطنين ويسلبها من السكان الاصليين سيخلق الكراهية المولدة للعنف والانتقام ويؤجج الصراع والعداء ، كما تغافلت الحكومة الاسرائيلية عن الحقيقة القائلة ، أن السلام والأمن يتحققان فقط بانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والعربية ، وهذا ما دعت اليه مبادرة السلام العربية التي قدمت السلام والتطبيع الكاملين مقابل إنهاء الاحتلال. لكن حكومة اسرائيل اختارت الاحتلال والاستعمار والهيمنة والحرب ، وشرعت ببناء جدار الفصل العنصري على الارض . وواصلت عملية الخداع بالادعاء أن توفير الأمن للشعب الاسرائيلي يساوي شطب مقومات الاستقرار والعيش والبقاء للشعب الفلسطيني ، فأعادت الصراع الى بدايته الاولى .

إن إقامة جدار الفصل العنصري وما ينطوي عليه من جرائم حرب ، يعد انتهاكا جذريا للقانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ولخارطة الطريق . وقد عبر المجتمع الدولي عن معارضته ورفضه للجدار في كل المناسبات . لكن المعارضة الدولية لم تثن الحكومة الاسرائيلية عن مشروعها المدمر، فأمعنت في عنادها واستفزازها وأعلنت عن زحف الجدار شرقا وجنوبا ليحكم الخناق على كافة التجمعات الفلسطينية ، متحدية أكثر فأكثر إرادة المجتمع الدولي والشرعية الدولية .

منذ الآن ، لم يعد الاحتجاج كافيا ، وقد أصبح المجتمع الدولي مطالبا باتخاذ إجراءات عملية لوقف وإزالة الجدار ، ومساءلة دولة اسرائيل حول تحللها من الالتزامات الدولية بما في ذلك القانون الدولي ومعاقبتها جراء ذلك ، وإجبارها على وقف الجريمة البشعة التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني الاعزل وبحق الانسانية جمعاء . آن الأوان لتضافر جهود كل قوى السلام والديمقراطية ، وكل المدافعين عن حقوق الانسان ، وكل المناهضين للحروب وغطرسة القوة والعنصرية في العالم أن يرفعوا صوتهم عاليا ، ويقدموا على خطوات عملية صغيرة وكبيرة ضد جريمة العصر ، جريمة إقامة جدار الفصل العنصري الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية .

يدا بيد ، هيا بنا نُزِل جدار العار .

الحملة الوطنية لمقاومة جدار الفصل العنصري